

جامعة ابن خلدون - تيارت-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم التجارية

أساليب التقييم البنكي في تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة تيارت-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

الأستاذة المشرفة:

د. عبد الرحيم ليلي

اعداد الطالبتين:

- غلام الله يمينة

- حلاس خليدة

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية : 2016 - 2017

كلمة شكر

اعترافا بالفضل و تقديرا للجميل لا يسعنا بعد الانتهاء من هذا البحث الا أن نتوجه بجزيل الشكر

الى: من رفعنا أيدينا اليه فلم يخيب رجاءنا و من سألناه فأجاب دعاءنا.

اليك يا الله كل الشكر

ثم نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة "عبد الرحيم ليلي" على قبولها الاشراف على هذا البحث, و التي

لمسنا منها كل العناية و الاهتمام اذ لم تبخل عنا طيلة هذه المدة بنصائحها القيمة و توجيهاتها النيرة و صبرها

علينا.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر و العرفان الى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

خاصة الأستاذة "بن حليلة"

والى كل من قدم لنا يد العون و المساعدة من قريب أو بعيد دون أن ننسى موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية

"وكالة تيارت- و كذلك موظفي الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ"

قائمة الجداول و الأشكال البيانية:

أولاً: قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
68	المديريات الجهوية لبنك الفلاحة لولايتي تيارت- تسمسليت	الجدول رقم (3-1)
81	الأصول للميزانية المالية	الجدول رقم (3-2)
82	الخصوم للميزانية المالية	الجدول رقم (3-3)
83	رأس المال العامل	الجدول رقم (3-4)
83	احتياجات رأس المال العامل	الجدول رقم (3-5)
84	الخزينة	الجدول رقم (3-6)
85	تكلفة المشروع الاستثماري	الجدول رقم (3-7)
86	هيكل تمويل المشروع	الجدول رقم (3-8)
86	الامتلاكات	الجدول رقم (3-9)
87	التدفقات النقدية	الجدول رقم (3-10)

ثانيا: قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	دورة المشروع الاستثماري	الشكل رقم (1-1)
21	مراحل تقييم المشروعات	الشكل رقم (2-1)
34	الهيكل التنظيمي لأحد فروع بنك ما	الشكل رقم (1-2)
51	العلاقة بين العائد و المخاطرة	الشكل رقم (2-2)
60	أساليب معالجة الخطر و عدم التأكد في تقييم المشاريع الاستثمارية	الشكل رقم (3-2)
68	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	الشكل رقم (1-3)
72	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR تيارت	الشكل رقم (2-3)

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق 1	اتفاقية القرض
الملحق 2	سند لأمر
الملحق 3	طلب استشارة مركز المخاطر
الملحق 4	تعليلة لجنة القرض
الملحق 5	محضر اجتماع لجنة القرض
الملحق 6	الدراسة التقنية ل ANSEJ
الملحق 7	الدراسة الفنية ل ANSEJ
الملحق 8	جدول التدفقات النقدية و حساب صافي القيمة الحالية

الملخص:

تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا, نظرا لما تسهم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتقدم في جو من الاستقرار, باعتباره القطاع الذي يسعى لتدبير أساليب تقييم و تمويل المشاريع الاستثمارية, التي تعتبر من السبل الأكثر انتشارا في سبيل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية, و لذا تعقد عليها كل الآمال و يخصص لها ميزانيات ضخمة, و بالتالي فان الاستثمار يعتبر المحور الأساسي و الجوهرى لاقتصاد أي بلد, لذلك تحتاج هذه المشاريع الاستثمارية الى التمويل من أجل المباشرة فيها أو استعمالها, وتعتمد البنوك التجارية على مجموعة من الأساليب من أجل دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية قبل اتخاذ قرار تمويلها, و بالتالي فان التشخيص الجيد لوضعية الزبون و كفاءة المحللين الماليين, تسهل لبنك عملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه.

و قد اتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية أن القرارات التي يتبناها بنك الفلاحة و التنمية الريفية حول تمويل المشروع تعتمد بقدر كبير على النتائج التي تظهرها أساليب التقييم البنكي.

الكلمات المفتاحية: أساليب التقييم البنكي, تقييم المشاريع الاستثمارية, تمويل المشاريع الاستثمارية.

Résumé :

Les banques commerciales jouent un rôle principale vis-à-vis à ce qu'elles actionnent dans le but d'avoir des conditions ou situation convenables qui permet cette économie de se développée stablement ou le considérons qu'il est l'industrie qui s'occupe de financier les projets d'investissement qui se considèrent comme les plus étendues dans le but de réalisé le développement économique c'est pour ça qu'elle a un très grand budget donc, l'investissement est considéré comme une base principale de l'économie de n'importe qu'elle pays.

C'est pourquoi ce projet d'investissement q besoin d'un finance bancaire ou autre pour qu'il soit réalisé.

Les mots clés : les méthodes d'évaluation bancaire .l'évaluation desprojets d'exploitations, financements des projets d'exploitations.

محتويات

البحث

محتويات البحث

1 مقدمة

الفصل الأول: مقدمة في الاستثمار

8 المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار

8 المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

9 المطلب الثاني: محددات الاستثمار

11 المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار و أهدافه

14 المبحث الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية

14 المطلب الأول: تعريف المشروع الاستثماري

16 المطلب الثاني: أنواع المشروعات الاستثمارية

17 المطلب الثالث: مقومات المشروع الاستثماري و مخاطره

18 المبحث الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية

18 المطلب الأول: مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية

19 المطلب الثاني: مراحل تقييم المشروعات

22 المطلب الثالث: دراسة الجوانب المالية و التمويلية للمشروعات الاستثمارية

الفصل الثاني: أساليب التقييم البنكي للمشاريع الاستثمارية

30 المبحث الأول: نظرية عامة حول البنوك

30 المطلب الأول: مفهوم البنك

31 المطلب الثاني: أنواع البنوك، وظائفها وهيكلها التنظيمي

35 المطلب الثالث: القروض التي يمنحها البنك لتمويل المشاريع الاستثمارية:

37 المبحث الثاني: الطرق المعتمدة في التقييم البنكي

40 المطلب الثاني: أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد التام

- المطلب الثالث: أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة... 48
- المبحث الثالث: المشاكل التي تواجه عملية التقييم وأساليب معالجتها..... 56
- المطلب الأول: أثر التضخم على عملية التقييم 56
- المطلب الثاني: أثر التأكد والمخاطرة على المحددات الرئيسية لقرار الاستثمار 57
- المطلب الثالث: أساليب معالجة الخطر و عدم التأكد 58

الفصل الثالث: المشاكل التي تواجه عملية التقييم وأساليب مواجهتها

- المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية: 64
- المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية: 64
- المطلب الثاني: أهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 65
- المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية 66
- المبحث الثاني: وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-تيارت 544-: 69
- المطلب الأول: التعريف بوكالة ال BADR تيارت و مهامها:..... 69
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة: 71
- المطلب الثالث: المنتوجات والخدمات التي تقدمها الوكالة 75
- المبحث الثالث: دراسة ملف طلب تمويل مشروع لمؤسسة أشغال فلاحية. 78
- المطلب الأول: دراسة ملف طلب القرض 78
- المطلب الثاني: التحليل المحاسبي و المالي, لوضعية المؤسسة طالبة القرض 81
- المطلب الثالث: دراسة المشروع الاستثماري 84
- خاتمة 90

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

مقدمة

يعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية لتنشيط وانجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي بدوره يساعد على تحسين الأوضاع العامة للاقتصاديات المحلية، وحتى يتمكن من تحقيق تلك الأهداف يجب على المستثمرين اتباع أساليب تقييم وتمويل المشاريع عن طريق الدراسات والتحليلات الاستراتيجية المستعملة في الاستثمار.

يتطلب الاستثمار تمويل كبير وضخم وموارد دائمة، ليتمكن المستثمر من تنفيذ كافة الأعمال من أجل تعظيم القيمة النقدية المتوقعة مستقبلا.

كما أن تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض أو غيرها من الطرق هي ضرورة اقتصادية، فهذه العملية لها أهمية بالغة بالنسبة للممولين نظرا الى النتائج المترتبة عنها، الا أن منح القروض أو منح التمويل بصفة عامة يكتسي العديد من المخاطر، لذا توجب على المؤسسة الممولة للمشروع أن تتبع اجراءات أساسية لدراسة وتحليل القروض في سبيل تقليل هذه المخاطر، وكذا تحقيق ربحية أكبر للمشروع الاستثماري، فلذلك تكون مصادر التمويل متنوعة من مؤسسات مالية و هيئات متنوعة، و نخص بالذكر البنوك التي أدت دورا هاما في عمليات التمويل و التنمية الاقتصادية من خلال توفير الأموال اللازمة عن طريق الائتمان البنكي، وهي بدورها تقوم بالعديد من الوظائف و العمليات منها التقليدية و أخرى حديثة و ذلك بالاعتماد على موارد مختلفة منها الذاتية وغير الذاتية بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد القومي بصفة عامة و مشاريع المستثمر بصفة خاصة.

وتعتبر البنوك التجارية أهم مؤشر اقتصادي لما تلعبه من دور في توفير متطلبات الاستثمار والقدرة على التمويل والتنمية الاقتصادية وكذا تقديم الخدمات المصرفية العديدة، والبنوك التجارية تتأثر ايجابا وسلبا بمجموعة من العوامل بطرحها للواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

طرح الإشكالية:

ما مدى التزام البنوك باستخدام أساليب التقييم والتمويل للمشاريع الاستثمارية؟

انطلاقا مما سبق نطرح التساؤل التالي:

- ما المقصود بالمشروع الاستثماري؟ وما دوره في التنمية الاقتصادية؟

- ما هي أهم أساليب تمويل و تقييم المشاريع الاستثمارية؟

- كيف يقيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المشاريع الاستثمارية؟ وكيف يمولها؟

الفرضيات

- هناك عدة مخاطر تهدد المشاريع الاستثمارية الا أن المخاطر المالية هي الأكثر تأثيرا.
- معظم المستثمرين يعتمدون أكثر على البنوك في تمويل مشاريعهم الاستثمارية.
- ضرورة تقييم المشاريع الاستثمارية قبل تمويلها من قبل البنوك.

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: أسباب ذاتية:

- توافق موضوع المذكرة مع طبيعة التخصص كطلبة في قسم العلوم التجارية.
- الرغبة في الحصول على معلومات حول المشاريع الاستثمارية و تمويلها .
- عدم تناول الموضوع من قبل.

ثانياً: أسباب موضوعية:

- من أجل معرفة مختلف أساليب تقييم وتمويل المشاريع الاستثمارية.
- التوسع أكثر في دراسة الجدوى الاقتصادية للبنوك.
- كيف يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة طلب قرض وما هي أهم الطرق المتبعة.

أهمية الموضوع:

- له أهمية بالغة بحيث نستطيع من خلاله التوسع في مبادئ المشاريع الاستثمارية, حيث أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا للاستثمار من خلال قيامها بإصدار قوانين و تشريعات مشجعة للاستثمار.
- نستطيع من خلال هذا الموضوع معرفة دور البنوك في النهوض بالاقتصاد الوطني و كذا تعامله مع المشاريع الاستثمارية.

أهداف الموضوع:

- أخذ فكرة أوسع فيما يتعلق بالاستثمار وأنواعه.
- توفير مرجع جديد لمختلف المواضيع اللاحقة.
- الحصول على معلومات مفيدة حول أساليب تقييم و تمويل المشاريع الاستثمارية.
- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.
- تحليل أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل التأكد و عدم المخاطرة.
- التطرق الى استخدامات و موارد البنك التجاري.

حدود الدراسة:

- ركزنا في هذه الدراسة خصوصا على الدراسة المالية للمشاريع الاستثمارية, من خلال بنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة تيارت-, و ذلك خلال الفترة 2014-2015-2016.
- كما ركزنا على الجهاز المصرفي من خلال البنوك التجارية ومدى مساهمتها في تمويل المشاريع الاستثمارية

المنهج المستخدم:

- للإجابة على التساؤل الوارد في الاشكالية و من أجل اجراء الدراسة الملائمة للبحث, تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري و القائم على جمع المعلومات و البيانات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة.
- أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي المرتبط بدراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث قمنا بإجراء مقابلات مع بعض اطارات هذا البنك.

الدراسات السابقة:

نشير الى بعض الدراسات الجامعية الأقرب صلة من موضوع بحثنا فيما يلي:

مقدمة

1- كودري محمد، لعبش عائشة، دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القرض، البحث عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015-2016، ويطمح هذا البحث الى تحقيق أهم الأهداف و هي:

- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم وضعية الزبون.

- ابراز أهمية التحليل المالي كوسيلة لتقييم الاداء و اتخاذ القرارات الرشيدة.

- دراسة كيفية توصل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاتخاذ قرار منح القرض باستخدام أساليب التحليل المالي.

2- حساني بوعلام، ادارة مخاطر التعثر المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، البحث عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تأمينات و بنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012-2013، ويطمح هذا البحث الى ما يلي:

- التعرف على المخاطر التي تواجهه البنوك.

- ابراز أهم الوسائل المستخدمة في مواجهة المخاطر المصرفية.

- دراسة الأليات التي يعتمدها بنك الفلاحة و التنمية الريفية في مواجهة مخاطر التعثر المصرفي.

صعوبات البحث:

* صعوبات كبيرة في ايجاد مؤسسة للقيام بالدراسة الميدانية.

* صعوبات خاصة بالبيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية فلم تتمكن من مقابلة الا القليل من موظفي واطارات البنك.

* عدم وجود أي تعاون من طرف موظفي البنك.

هيكـل البحث:

- لقد قسمنا دراستنا لهذا البحث الى ثلاثة فصول, فقد جاء في الفصل الأول أساسيات الاستثمار و المشروع الاستثماري, أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه الى مفاهيم حول البنوك و كذا أساليب التقييم و التمويل للمشاريع الاستثمارية و أيضا المشاكل التي تواجه عملية التقييم, و أخيرا الفصل الثالث فقد جاء فيه دراسة للمشاريع الاستثمارية و كذا تقييمها - دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية, وكالة تيارت-

الفصل

الأول

الفصل الأول: مقدمة في الاستثمار

تمهيد:

تحتل عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كونه يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ اخذنا بعين الاعتبار أن أي زيادة أولية في الاستثمار سوف تؤدي الى زيادات مضاعفات الدخل بما أن أي زيادة في الدخل لا بد أن يذهب جزء منها لزيادة الاستثمار.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها موضوع الاستثمار اصبحت جميع الدول تعمل جاهدة لتهيئة البيئة و الظروف المناسبة سواء من خلال سن القوانين و اصدار التشريعات التي يمكن ان تساعد على استقطاب المدخرات الوطنية أو الاستثمارات الاجنبية فيها.

ومن ناحية اخرى يمكن القول ان كل عميلة استثمار لا بد ان يرافقها مستوى معين من المخاطرة و بنفس الوقت لا بد أن تحقق مستوى معين من العائد

وبما ان دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات تهدف بالأساس إلى ترشيد القرارات الاستثمارية في محاولة للوصول الى قرار استثماري سليم يساعد على تحقيق الاهداف المحددة لذا بات ضروريا و قبل معالجة موضوع دراسة الجدوى و تقييم المشروعات الاستثمارية من التعرض اولا الى موضوع الاستثمار و ما يتعلق به من مفاهيم و من هذا المنطق سنحاول في هذا الفصل التطرق الى المباحث التالية

- المبحث الأول : عموميات حول الاستثمار
- المبحث الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية
- المبحث الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار

تعتبر كلمة استثمار من الكلمات الشائعة في يومنا هذا خاصة من طرف رجال الاقتصاد ، هذه العملية تتدخل فيها عدة اطراف هامة منها المحاسبة المادية و القانون مثلا

فالاستثمار يمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد أي بلد ، ذلك انه يمتص الاموال المدخرة و يوجهها للنشاط الاقتصادي من اجل تلبية احتياجات الافراد المختلفة و على الرغم من حداثة هذا الموضوع إلا انه حظي باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين و الاداريين و المهتمين بشؤون التنمية الاقتصادية ، ومن هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى المفهوم الحقيقي للاستثمار و كذا محدداته و أهميته الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

لقد ظهرت تعريفات متعددة للاستثمار نظرا لتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر من خلالها لعملية

الاستثمار. (1)

فالبعض يرى بأن الاستثمار يعني " التضحية بمتعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية ، يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر "

و البعض الآخر يعرف الاستثمار بأنه " التخلي عن استخدام أموال حالية و لفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة "

(1): كاظم جاسم العيساوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات, ط 2، دار المناهج، عمان، 2004، ص: 16.

- كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها" (1)

المطلب الثاني : محددات الاستثمار

- ان الدافع الاساسي الى الاستثمار هو تحقيق الربح ، هذا الأخير يتحقق في ظل توقعات وعند مستويات معينة من التكاليف و هذه الفكرة تنطوي على ثلاثة عناصر أساسية هي (2) :

أولاً : العائد

- يمكن أن يجلب الاستثمار الربح للمؤسسة في حالة تمكنها من بيع منتجاتها مقابل مبلغ أكبر مما استثمرته و هذا يعني أن المستوى الاجمالي للإنتاج يشكل عاملاً محددًا للاستثمار و هكذا فان العلاقة بين الناتج و الاستثمار هي علاقة تبادلية، اي أن زيادة الناتج الوطني تتطلب زيادة في الاستثمار تتولد من الزيادة في الناتج.

ثانياً : التكلفة

- تشكل تكلفة الاستثمار العامل الثاني المهم الذي يحدد مستوى الاستثمار و يؤثر على الزيادة في اتخاذ القرار الاستثماري، و حساب التكلفة الاستثمارية عملية معقدة فإذا كانت الآلة المشتراة مثلاً تستخدم خلال سنوات طويلة فيتعين حساب تكلفة رأس المال بواسطة سعر الفائدة.

- توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار، حيث كلما انخفض سعر الفائدة كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض و بالتالي على زيادة الاستثمار.

(1): حسين عمر، الاستثمار و العولمة ، ط 1، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2000 ، ص:37.

(2) : حسين بلعجوز و الجودي صاطوري ، تقييم و اختبار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013، ص:7.

ثالثا: التوقعات

العامل الثالث المحدد للاستثمار يتمثل في توقعات المستثمرين وثقتهم بالوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد أو المنطقة

وهكذا فان القرارات الاستثمارية تتوقف على التوقعات والتنبؤات بالأحداث المقبلة، فالمستثمرون يبذلون جهدا في تحليل الأوضاع محاولين التقليل قدر الإمكان من الخطر ومن عدم التأكد المرتبطين بالاستثمار .

وعليه يمكن تلخيص العوامل المحددة للاستثمار على النحو التالي:

- الطلب على السلع المنتجة بواسطة الاستثمارات الجديدة.
- أسعار الفائدة و الضرائب التي تؤثر على تكلفة الاستثمار.
- توقعات المستثمرين بشأن وضع الاقتصاد.

المطلب الثالث : تصنيفات الاستثمار و أهدافه.

أولاً : تصنيفات الاستثمار

- يمكن تصنيف الاستثمارات وفقاً للعديد من المعايير منها معيار المدة ، معيار طبيعة الأثر، معيار الهدف أو الغرض و معيار درجة الارتباط⁽¹⁾

- 1- تصنيف الاستثمارات حسب معيار المدة :

- يمكن التفرقة في هذه الحالة بين أنواع الاستثمارات التالية

أ- استثمارات طويلة الأجل :

هي استثمارات التي تزيد مدتها حياتها الانتاجية عن سبع سنوات

ب- استثمارات متوسطة الأجل :

هي الاستثمارات التي تتراوح مدتها حياتها الانتاجية بين سنتين و سبع سنوات

ج- استثمارات قصيرة الأجل :

تضم الاستثمارات التي مدتها حياتها الانتاجية تقل عن سنتين

2- تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة أثارها:

و تنقسم إلى نوعين هما:

أ- استثمارات إنتاجية: هي الاستثمارات الموجهة لإنتاج السلع و الخدمات و تكون في شكل الحيازة

على أصول مادية

ب- استثمارات غير إنتاجية: هي ذات الطبيعة غير المادية و تنقسم إلى نوعان هما:

استثمارات مالية: هي الاستثمارات التي يكون الغرض منها الحصول على موارد دون يقابلها إنتاج مثل

الأسهم و السندات.

(1) : حسين بلعجوز و الجودي صاطوري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 10 - 13.

استثمارات معنوية: الاستثمارات التي تكون في شكل قيم معنوية مثل براءة الاختراع.

3 - تصنيفات الاستثمار حسب معيار الهدف و الغرض:

حسب هذا المعيار فان اهم انواع الاستثمارات ما يلي:

أ - الاستثمارات الاحلالية أو التجديدية : تنشأ من أجل المحافظة على الطاقة الانتاجية للمؤسسة أو من أجل زيادة رقم أعمالها .

ب- استثمارات التحديث أو التطوير :الهدف من هذا النوع هو تدنية التكلفة بتكثيف الالية ، اي تطوير جهاز الانتاج الحالي و تحديثه للتقليل من العمالة الاضافية.

ج- استثمارات التوسع :الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو التوسيع في الطاقة الانتاجية و البيعية للمؤسسة و ذلك بإدخال او اضافة منتجات جديدة او زيادة الانتاج و المبيعات الحالية.

د- استثمارات استراتيجية :تهدف إلى المحافظة على بقاء و استمرار المشروع .

هـ - الاستثمارات المالية:و هي استثمارات تقوم بها المؤسسة لما يكون لديها فائض مالي تستثمره في في الاوراق المالية ، حيث تكون بدائل تساعد المؤسسة في طاقتها المالية او تولد مرونة مالية مستقبلية

4- تصنيف الاستثمارات حسب درجة الارتباط الاقتصادي:تختلف الاستثمارات باختلاف قوة

الترابط فيما بينها و يمكن أن نذكر خمسة أنواع منها و هي :

أ- المشاريع المستقلة

ب- مشاريع مكملة

ج- مشاريع معوضة

د- مشاريع متنافية

هـ- مشاريع متلازمة أو متكاملة

ثانياً: أهداف الاستثمار

- لقد تطورت أهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي و النظرية المالية ، إذ اصبح الهدف الاساسي هو (1):

1- تعظيم ثروة المستثمر من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر

2- انعاش الاقتصاد و زيادة الرفاهية و توظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه

أما المؤسسة فتقوم بعملية الاستثمار لعدة أهداف منها: (2)

1- من أجل الطلب المتزايد على منتجاتها ، فتقوم بزيادة الانتاج و تغطية هذا الطلب ، و لا يتم ذلك إلا بزيادة استغلال الطاقات القائمة أو تجديدها.

2- المحافظة على حصة السوق او رفعها ، و ذلك بعدم السماح لمنافسي المؤسسة باستغلال هذه الحصص عن طريق الاستثمار.

3- تحسين نوعية الانتاج حيث انه إلى جانب الانتاج الكمي للمؤسسة لابد من تحسين نوعية هذا الانتاج حتى يكون مقبولاً و مفضلاً من طرف الزبائن .

(1) : دريد كامل ال شبيب ، الاستثمار و التحليل الاستثماري ، دار اليازوري ، الأردن ، 2009 ، ص: 25.

(2) : حسين بالعجوز و الجودي صاطوري ، مرجع سبق ذكره ، ص: 9.

المبحث الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية

تختلف التعريفات المرتبطة بالمشروع الاستثماري من اقتصادي إلى اخر و لكن المضمون يبقى نفسه

المطلب الأول: تعريف المشروع الاستثماري

- المشروع الاستثماري هو عبارة عن وحدة إنتاجية او تنظيم يؤلف بين عناصر الانتاج من اجل انتاج سلعة او خدمة

ويتمتع بالاستقلال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من اجله.

ويظهر هذا الاستقلال في تحمل المشروع للربح او الخسارة الناتجين عن هذا النشاط و قد يظهر في تمتع المشروع بالشخصية المعنوية⁽¹⁾

- كما يمكن تعريف المشروع الاستثماري بأنه عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاستثمارية التي يمكن

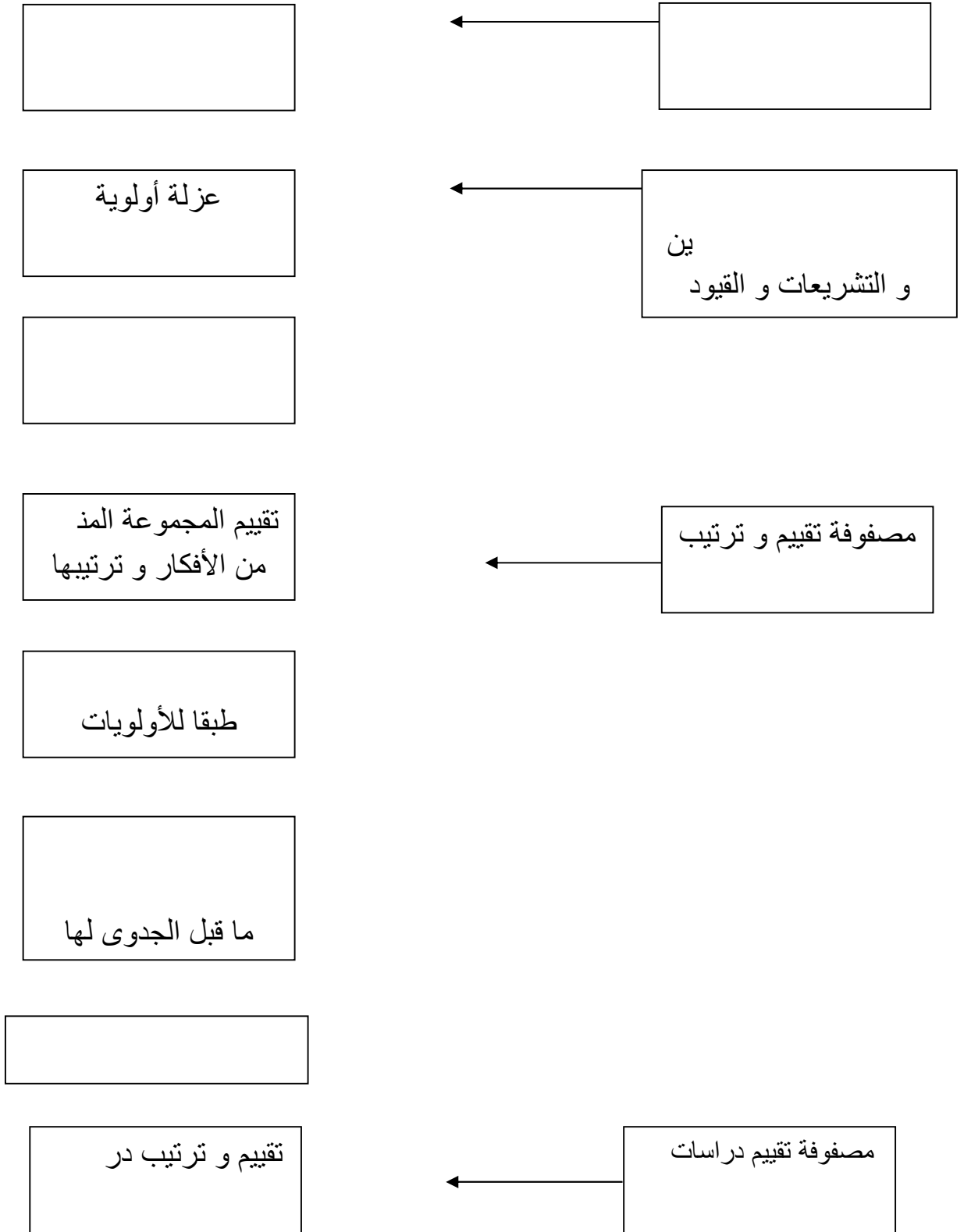
تخطيطها و تمويلها و تنفيذها و تشغيلها ، وعادة ما يمر هذا المشروع بدورة cycle⁽²⁾

يمكننا توضيح دورة المشروع الاستثماري من خلال الشكل الموالي:

(1) :عبد الله حسين جوهر، إدارة المشروعات الاستثمارية (اقتصاديا ، تمويليا ، محاسبيا ، اداريا) ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2011، ص:19

(2) :أمين السيد احمد لطفي ، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص:6

الشكل رقم (1.1) : دورة المشروع الاستثماري



المصدر: عبد الله حسين جوهر, إدارة المشروعات الاستثمارية, (إقتصاديا , تمويليا, محاسبيا, إداريا), مؤسسة شباب الجامعة,

مصر, 2011, ص:23.

المطلب الثاني: أنواع المشروعات الاستثمارية

يمكن تصنيف المشروعات الاستثمارية من وجهات نظر متعددة، لعل أبرزها تقسيم المشروعات حسب أثرها على طاقة المنشأة حيث نجد في هذا التصنيف الأنواع التالية: (1)

1- مشروعات استثمارية جديدة

و ذلك في حالة الرغبة في ممارسة نشاط الاستثماري لم يسبق ممارسته من قبل ، او في حالة الرغبة في التغلغل في أسواق جديدة محلية او أجنبية في ذات النشاط او الخدمة التي ينتجها المشروع القائم

2- مشروعات التوسع الاستثماري:

و هي تتميز عن المشروعات الجديدة ، في انها تمثل امتداد صناعي او خدمي لمنشأة قائمة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج التي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر.

3- مشروعات الإحلال الرأسمالي:

كما في حالة إحلال الآلات في مصنع ما بالآلات جديدة تفوقها تكنولوجيا او اقتصاديا ، او الإحلال آلات حالة أصابها القدم بالآلات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية تقوم بنفس العمل الذي تقوم به الآلات القديمة.

4- مشروعات التطوير التكنولوجي:

حيث تهدف إلى تحسين اقتصاديات التشغيل مثل مشروعات احلال الطرق الألية و أنظمة التحكم الميكانيكية و الالكترونية محل الطرق اليدوية للإنتاج المستخدمة في منشأة ما قائمة ، أو مشروعات تغيير خلطات المنتجات أو تغيير خامات الانتاج بأخرى أفضل منها.

(1) أمين السيد أحمد لطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7، 8.

المطلب الثالث: مقومات المشروع الاستثماري و مخاطره

أولاً: مقومات المشروع الاستثماري

- 1- مقومات مادية : كالبضائع و المواد الخام و المعدات و الآلات و الادوات
- 2- مقومات معنوية: كالاسم التجاري ، سمعة المشروع ، حقوق الملكية الفنية و الصناعية و التجارية و براءات الاختراع و العلامات و الرسوم و النماذج و الوكالات و عقد ايجار المكان.⁽¹⁾

ثانياً: مخاطر المشروع الاستثماري

لا يخلو اي مشروع من مخاطر و لو في ادنى درجتها ، و من ثم فانه على المكلف بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية ان يجد هذه المخاطر من حيث الحجم ، النوع، الطبيعة.

وتعتبر حالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كفوائد من أشد الحالات خطأ مع الاستثمار ، ذلك لان الظروف الاقتصادية شديدة التعقيد فقد يتغير حجم و مستوى الطلب و قد يظهر تطور تكنولوجي جديد أو ظهور تضخم أو انكماش.⁽²⁾

(1)،(2) :عبد الله حسين جوهر ، مرجع سبق ذكره، ص:20.

المبحث الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية

مما لا شك فيه أن موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية ، يعتبر من المواضيع الحديثة نسبيا الا انه حظي باهتمام كبير و خاصة في الدول المتقدمة ، كونه يمثل احدى الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الاستخدام و التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة إضافة إلى كونه يمثل احدى المتطلبات و المقومات الاساسية التي تعتمد عليها عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الناجحة.

ومن هذا المنطلق سنتعرف أكثر على مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية و كذا دراسة الجوانب المالية و التمويلية للمشروع الاستثماري و معرفة مراحل تقييمه.

المطلب الأول: مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية

هناك علاقة وثيقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية و طبيعة القرارات الاستثمارية بحيث كلما اعتمد اتخاذ القرار على دراسات شاملة و دقيقة و موضوعية ، كلما كانت القرارات أكثر نجاحا او ما في تحقيق الأهداف المحددة لها.

لقد عرف العديد من الاقتصاديون الجدوى الاقتصادية على أنها ما يلي:

- تشير الجدوى لغويا إلى المنفعة و الصلاحية ، ودراسات الجدوى تهدف إلى تحديد صلاحية مشروع ما من عدمه ، و ذلك للتوجيه باتخاذ قرار بتنفيذ المشروع و البدء في اتخاذ الخطوات التنفيذية أو تنحية هذا المشروع جانبا لثبوت عدم جدواه ، مع مراعاة أن أي مشروع استثماري عادة ما يبدأ بفكرة أو فرصة استثمارية لإنتاج سلعة أو خدمة بهدف تحقيق عائد اقتصادي أو اجتماعي مقبول على الاستثمار المتوقع⁽¹⁾

(1) :عادل طه فايد ، دراسات الجدوى (التقييم المحاسبي و الاقتصادي للمشروعات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر،

كما يمكن أن نعرف دراسات الجدوى الاقتصادية على أنها الدراسة التي يتم إعدادها قبل تنفيذ المشروع، سواء كان هذا الأخير كبيرا أو صغيرا صناعيا أو زراعيا أو سياحيا و تعني كلمة جدوى الفائدة و الإمكانية. أي أن دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية تعني التحقق من فائدة و امكانية المشروع من الناحية الاقتصادية و المالية ، و اذا كان هذا المشروع يصلح للتطبيق العملي من عدمه (1)

- و تعرف دراسات الجدوى الاقتصادية أيضا على أنها دراسات شاملة لكافة المشروعات المقترحة وصولا لاختيار البديل الأفضل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة (2)

المطلب الثاني : مراحل تقييم المشروعات

- تتضمن دراسة الجدوى و تقييم المشروع عددا من المراحل هي كالآتي:

اولا : المرحلة الشخصية : تعتبر هذه المرحلة مهمة في تحديد نوع المشروع المراد الاستثمار فيه ، وسميت بمرحلة التشخيص لأنها تتضمن البحث عن الأفكار الاستثمارية المرغوب فيها من قبل المستثمرين و تشخيصها ، و إيجاد افكار جديدة للدراسة و غربلتها لإيجاد المشاريع الناجحة (3)

(1) :أحمد عبد السميع علام ، دراسة الجدوى الفنية و الاقتصادية و تقييم المشروعات ، الطبعة 1، درا الوفاء ، الاسكندرية ، 2007 ، 2008 ، ص:20.

(2) :كاظم جاسم العيساوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

(3) :محمد محمود العجلوني ، سعيد سامي الحلاق ، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات ، دار اليازوري ، الأردن 2010 ، ص:

ثانيا: مرحلة دراسة الجدوى الأولية

- هي عبارة عن تقرير اولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع او المشروعات المقترحة التي يمكن من خلالها التوصل الى اتخاذ الى اتخاذ قرار اما بالتخلي عن المشروع او الانتقال الى الدراسة التفصيلية⁽¹⁾

ثالثا : مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية

- تمثل الدراسة لاحقة لدراسات الجدوى الاولية ولكنها اكثر تفصيلا و شمولية منها ، و هي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع او الانتقال الى مرحلة التنفيذ ، و تعتبر دراسات الجدوى الاولية التفصيلية متكاملة و متتالية و لا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلة عن الدراسة الاخرى اي ليست معوضة و نتيجة لهذه الدراسة يتم اما التخلي عن المشروع او البدء بعملية التنفيذ.
- تتضمن دراسة الجدوى التفصيلية مجموعة من المراحل و هي كالآتي:
- دراسة سوقية.
- دراسة فنية.
- دراسة تمويلية.
- دراسة مالية
- دراسة بيئية
- المفاضلة بين المشروعات و اختيار المشروع الأفضل (اتخاذ القرار).

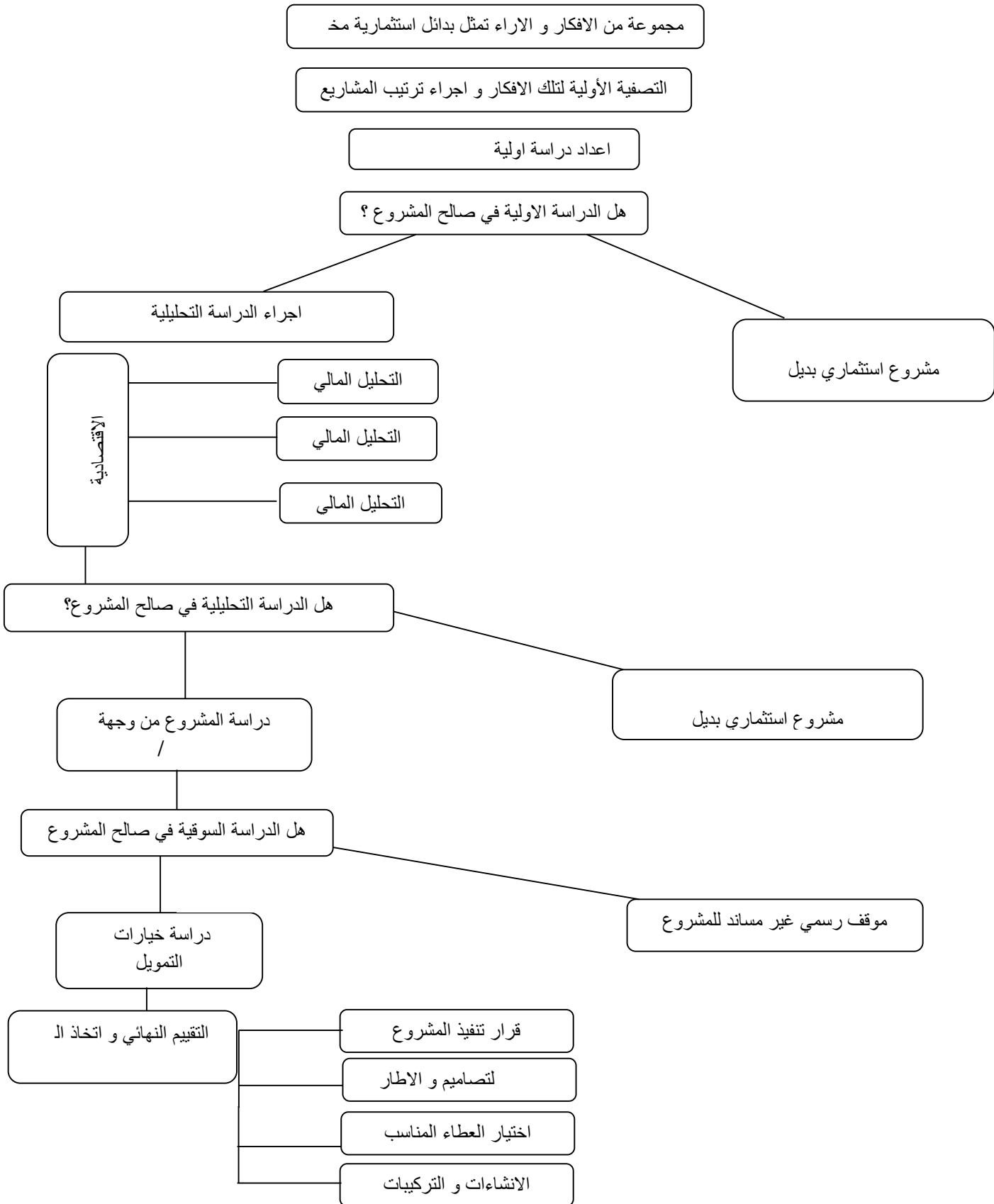
رابعا: مرحلة التقييم و اتخاذ القرار :

- تتضمن استخدام معايير التقييم المختلفة لحساب الربحية للمشروع و جدواه و المفاضلة بين البدائل المختلفة، ثم دراسة الخطر الذي يتعرض له المشروع و تحليل حساسيته ازاء التغيرات السلبية المحتملة في بعض المؤشرات الرئيسية لنشاطه. ⁽²⁾
- الشكل التالي يوضح مراحل تقييم المشروعات.

(1) : سيد سالم عرفة ، ادارة المخاطر الاستثمارية ، الطبعة 1 ، دار الراية ، عمان ، 2009 ص ص: 157 – 159.

(2): حسين بلعجوز و الجودي صاطوري ، مرجع سبق ذكره ص: 37.

شكل رقم (1-2) : مراحل تقييم المشروعات



المصدر: محمد محمود العجلوي ، سعيد سامي الحلاق ، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، دار اليازوري،الأردن،2010 ص: 37.

المطلب الثالث : دراسة الجوانب المالية و التمويلية للمشروعات الاستثمارية

أولا : دراسة الجوانب المالية للمشروعات الاستثمارية

- يتم دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية بهدف قياس الربحية الخاصة أو المنفعة النسبية التي يحققها ذلك المشروع للمستثمرين فيه ، دون النظر لأثار تلك الربحية الذاتية على ربحية المشروعات الأخرى.
- تعتمد دراسة الجدوى المالية من البيانات و المعلومات المتوصل اليها من خلال دراسات الجدوى التسويقية و الفنية و الهندسية و التكنولوجية بصفة عامة تغطي دراسات الجدوى المرتبطة بالجوانب المالية مايلي⁽¹⁾

1-اجمالي التكاليف الاستثمارية:

و هي تتكون من البنود التالية:

أ- الاصول الثابتة :

- الأرض و إعداد الموقع .

-المباني و الانشاءات

-الماكينات و المعدات

-أصول ثابتة اخرى

ب - مصروفات التأسيس :

- التراخيص و براءة الاختراع

-مصروفات اعداد الدراسات و الخدمات الاستثمارية

-مصروفات تجارب بدء التشغيل

(1) : أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 27- 29 .

-مصروفات تأسيسية أخرى.

ج - صافي رأس المال العامل: و يعبر عن الأصول المتداولة مطروح منها الخصوم المتداولة.

د- الأصول المتداولة و بنودها :

- النقدية

- حسابات المدينين

-المخزون من الخامات و المنتجات و قطع الغيار.

هـ - الخصوم المتداولة: - حسابات الدائنين

2- هيكل رأس المال:

أ- الاستثمارات : الاستثمارات المبدئية الاصلية

- الفوائد خلال فترة الانشاء

ب- التمويل : - المساهمات محلية و أجنبية

- القروض بأنواعها محلية و اجنبية

- تسهيلات ائتمان و موردين محلية و أجنبية .

3-تكاليف الانتاج: - الموارد و المدخلات

- العمالة المباشرة او غير المباشرة

- مصروفات ادارية و عامة

- تكاليف التسويق

- الفوائد ، الاهتلاك.

4-التحليل المالي :

يتم فيه حساب مؤشرات الربحية التجارية للمشروع مثل :

- صافي القيمة الحالية.

- معدل العائد الداخلي.

- فترة الاسترداد.
- معدل العائد البسيط.
- تحليل نقطة التعادل.
- تحليل الحساسية .

تهدف دراسة الجدوى المالية الى تحقيق غايتين هما:

- المساهمة في عملية التخطيط من اختيار البديل او البدائل الاستثمارية المثلى
- تنصب الرقابة على تنفيذ ذاته و المنابغة بالمقارنة بين النفقات الاستثمارية المنفقة بالفعل و نظيره المقدر بالموازنة .

ثانيا: الدراسات التمويلية للمشروع :

- بعد القيام بتحديد تكاليف المشروع المالية ، و كذا الحوافز المالية للمشروع و التي يستطيع بمن خلالها هذا الاخير الحصول على الاموال بدون فوائد بصفة قومية لزيادة الانتعاش المالي ، تقوم بالانتقال على تمويل المشروع من خلال النقاط التالية: (1)

1- مصادر تمويل المشروع :

توجد مصادر محددة يمكن لأي مشروع استثماري الاتجاه اليها للحصول منها على التمويل لتغطية تكاليف المشروع التي يتم تحديدها مسبقا و تتكون مصادر التمويل عامة من العناصر التالية :

أ- رأس المال المساهم:

من المتبع ان يتم تمويل المشروع من مجموعة اسهم المساهمين ، و تختلف مصادر التمويل راس مال المستثمر كما اذا كان المراد تمويله هو راس المال الثابت فانه يمول من خلال الاسهم و القروض طويلة الاجل ، او راس المال متداول يتم تمويله من خلال قروض اضافية متوسطة و قصيرة الاجل من المصارف الوطنية.

(1) : أحمد عبد السمیع علام ، مرجع سبق ذكره ، ص ص، 270 – 276.

ب- التمويل بالقروض:

- لما كان من السهل الحصول على القروض لتمويل المشروع لذا يجب ان يتم دراسة احسن البدائل من حيث سعر الفائدة ، و مدة القرض فنجد أنه بالنسبة للقروض المحددة لتمويل رأس المال المتداول ، يجب أن تكون من البنوك التجارية و تكون من نوع القروض متوسطة و قصيرة الأجل ، أما القروض التي يتم استخدامها لتمويل رأس المال الثابت فيجب أن تكون من بنوك حكومية أو من بنوك دولية ، علاوة على أنه يجب أن تكون من النوع الطويل الأجل لأن فترة استرداد هذا المال يكون على فترات بعيدة.

ج - إئتمانات الموردين :

- يمكن تمويل الآلات و قطع الغيار المستوردة بشروط إئتمانية مؤجلة ، و ذلك من خلال موردي تلك الآلات و من خلال الشراء بشروط الدفع المؤجل بضمانات مصرفية على فترات تتراوح من 6 الى 10 سنوات ، و تتاح شروط الدفع المؤجل بضمانات مصرفية مما يسهل من حصول هؤلاء الموردين على فرص تمويل مشروعات اخرى في نفس البلد من خلال التيسير في شروط الائتمان.

د- الاكتراء:

- يعني ان يتم اقتراض أصول الانتاج ، ان لم تكن و وحدات الانتاج بالكامل فالاكتراء يقتضي دفع مبلغ مبدئي و دفع ايجار سنوي و هو رسم الاكتراء ، غير أن هذه الأصول ترد في ميزانية المكري (الذي أقرض الأصول) و لا ترد في ميزانية المكترى (أي الشركة المقترضة) و بذلك يكون الاكتراء شكلا من اشكال التمويل من خارج الميزانية.
- يتم تمويل الاكتراء من الشركات الاكتراءالدولية، وسماسرة الاكتراء ووكالات التنمية الصناعية.

2 - تكلفة رأس المال للمشروع :

- ان احتساب قيمة تكلفة راس المال يصبح امرا معقدا ، إذا تعددت مصادر تمويل المشروع ، و لكن عادة ما تؤخذ معدلات الفوائد على القروض كأساس في تحديد تكلفة رأس المال ، و لكن في نفس الوقت يجب ان يحدد المشروع معدل مناسب للعائد على رأس المال ، من خلال التكلفة الجدية لرأس المال ، أي يجب أن يكون الربح المنتظر أكبر من سعر الفائدة حتى يضمن قدر معين من الأرباح.

خلاصة الفصل:

بصفة عامة يمكن القول بأن حياة أي مشروع استثماري تمر بثلاث فترات تتميز بالتعاقب و التداخل ، حيث تغطي الفترة الأولى الزمن المنقضي قبل الاستثمار أو ما يطلق عليها بفترة ما قبل الاستثمار و هي تتشكل من أربع مراحل فرعية مرتبطة، في حين تبدأ الفترة الثانية بعد اتخاذ قرار الاستثمار و قبل بدء عمليات التشغيل و هي ما يطلق عليها فترة الاستثمار و يتم خلالها اتفاق قدر هائل من رأس المال المستثمر للمشروع، و عادة ما تبدأ تلك الفترة بتصميم و تنفيذ المواقع الانتاجية و التجارية و الادارية .

أما الفترة الثالثة فهي عملية التشغيل و التي يدخل خلالها تشغيل المشروع و استخدام و تجهيز المواد الولية و تشغيل الطاقات الانتاجية البشرية و اختبار المنتجات و تسويقها و ما الى ذلك.

الفصل

الثاني

الفصل الثاني: أساليب التقييم البنكي للمشاريع الاستثمارية

تمهيد:

هناك العديد من الأساليب التي تستخدم في تقويم وتحويل المشاريع الاستثمارية لاتخاذ قرار بأفضل تلك البدائل، وهذه الطرق تفترض حالة التأكد للمتغيرات الحاكمة في اتخاذ القرار الاستثماري مثل الحياة الإنتاجية للاستثمار في المشروع، وأيضا بكلفة الأموال. وتتيح هذه الأساليب والمعايير المختلفة للتقييم لصانع القرار القدرة على بناء تصورات مختلفة للظروف المتوقعة مستقبلا ، وتأثيراتها على قرار منح الائتمان من حيث قبول أو رفض التمويل كما تمكن هذه الأساليب المستثمرة من المفاضلة بين البدائل المختلفة المعروضة عليه للتوصل إلى أفضل هذه البدائل وترتيبها تنازليا من وجهة النظر التمويلية التي تنظر إلى التكلفة وتكلفة الفرصة البديلة والربحية المتوقعة، وكذا درجات المخاطر المصاحبة لذلك كله. أو من جهة نظر الربحية المنتظرة من المشروع تحقيقها الفائدة أصحابه. ومن هذا الأساس أو المنطلق سنتطرق إلى دراسة هذه الأساليب التي تساعد على نجاح المشروع واستكشاف أنواعها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرية عامة حول البنوك

المبحث الثاني : الطرق المعتمدة في التقييم البنكي

المبحث الثالث: المشاكل التي تواجه عملية التقييم وأساليب معالجتها.

المبحث الأول: نظرية عامة حول البنوك

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها، والتي تتباين من بلد إلى آخر كما تختلف باختلاف طبيعة نشاطها هذه البنوك، وشكلها القانوني ولذا فإن من الصعب إيجاد تعريف شامل لها على اختلاف أنواعها وأشكالها والقوانين التي تحكم أعمالها.

المطلب الأول: مفهوم البنك

يمكن تعريف البنك بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، حيث تتجمع الأموال على شكل ودائع لدى المصارف وتأخذ شكل أقساط تامين لدى شركات التامين وشكل المدخرات في صناديق لتوفير البريدية.⁽¹⁾

- كما يرى البعض أن البنك هو مكان اتقاء عرض الأموال بالطلب عليها⁽²⁾

- إن كلمة بنك بالفرنسية banque وبالفرنسية Bank ، مشتقة لغويا من كلمة BANCA باللاتينية، وكلمة Banco بالإيطالية وهي تعني في كلا الحالتين الطاولة.

وكان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى بعد ذلك ليصبح المقصود بها المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل الأموال والعملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة أي البنك بالمفهوم الحديث وأصبحت هذه الكلمة مستعملة في معظم اللغات.⁽³⁾

(1) : رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة 1 ، دار الصفاء ، الأردن ، 2009، ص: 67.

(2) : خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة 1، دار وائل ، الأردن 2011، ص: 20.

(3) : سليمان ناصر، التقنيات البنكية والعمليات الائتمانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012 ص: 9.

المطلب الثاني: أنواع البنوك، وظائفها وهيكلها التنظيمي

يمكن التمييز بين العديد من أنواع البنوك التي يختلف تصنيفها من بلد إلى آخر، إلا أنها تشترك جميعها من حيث الوظائف والهيكل التنظيمي لها.

أولاً: أنواع البنوك

يمكن تصنيف البنوك كما يلي:

1- من حيث طبيعة النشاط: وتقسم إلى ما يلي:

أ- البنوك المركزية: يعرف على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك وبنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة.

ب- البنوك التجارية: هي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار وإعادة استثمار الفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر.

ج- البنوك الإسلامية: وهي البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة أخذاً أو إعطاءً في جميع الصور والأحوال.

د- البنوك الصناعية: تهدف هذه البنوك بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المشاة الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل.

كما توجد أنواع أخرى للبنوك من حيث طبيعة النشاط نذكر منها:

البنوك العقارية

البنوك الزراعية

بنوك وصناديق التوفير

البنوك التعاونية

الوحدات المصرفية الخارجية

(1): خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص: 24، 26.

2- من حيث شكل الملكية: وتنقسم إلى ما يلي:

- أ- البنوك الخاصة: تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص.
- ب- البنوك المساهمة: تأخذ شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال وتطرح أسهمها للاكتتاب العام ويجري تداولها في الأسواق المالية وجميع البنوك التجارية.
- ج- البنوك التعاونية: تعود الملكية إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو غيرها.

3- من حيث علاقتها بالدول: وتنقسم إلى:

* بنوك القطاع العام

* بنوك القطاع العام

* بنوك مختلطة

4- من حيث جنسيتها: وتصنيف إلى ما يلي:

- البنوك الوطنية

- البنوك الأجنبية

- البنوك الإقليمية

5- من حيث تفرعها: وتنقسم البنوك من حيث تفرعها إلى ما يلي:

- البنوك المنفردة

- البنوك المتفرعة محليا

- البنوك المتفرعة إقليميا

- البنوك المتفرعة عالميا.

ثانيا: وظائف البنوك

- تقوم البنوك بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى (1)

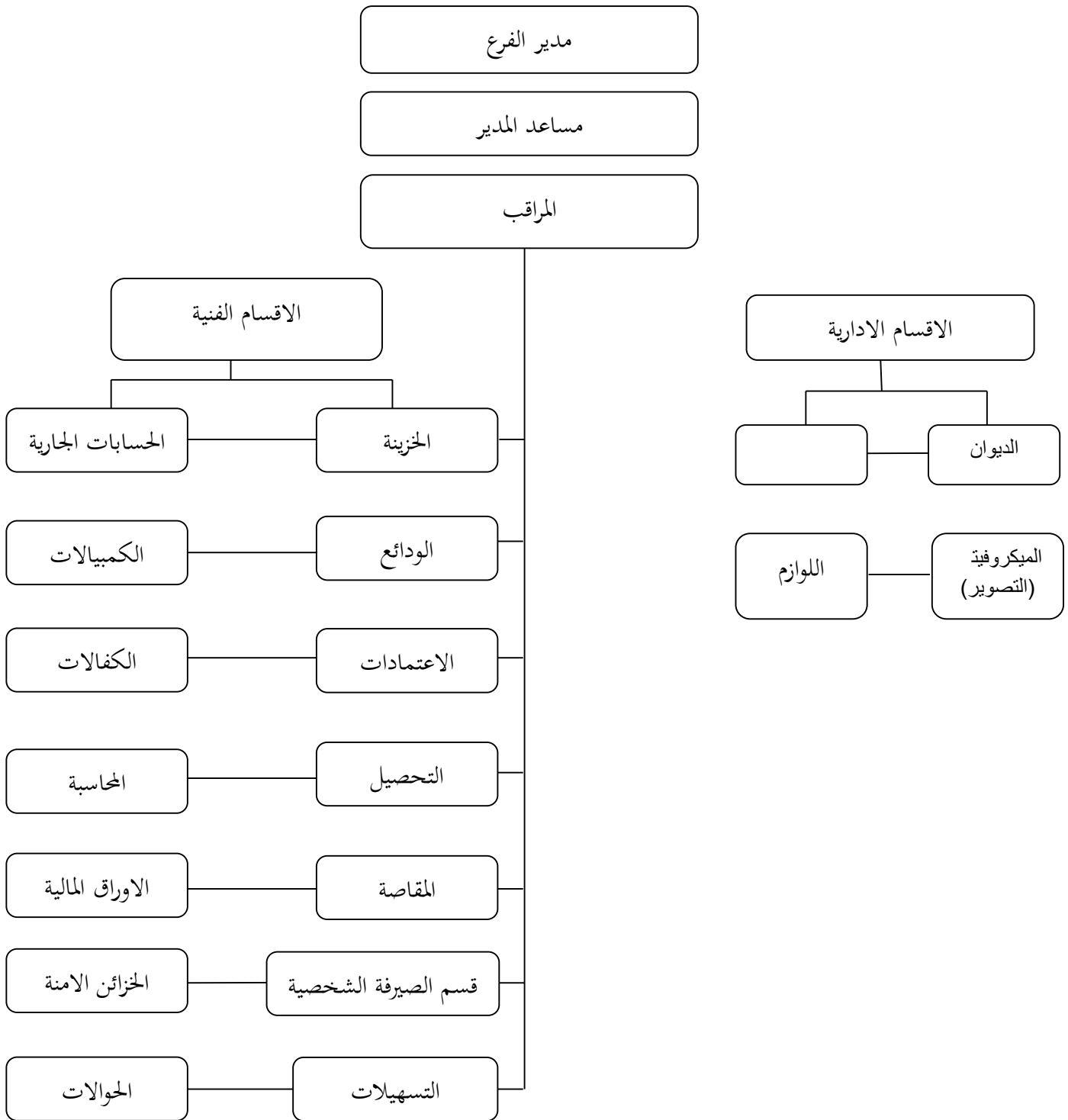
- 1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها.
- 2- مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيته وأمنها.
- أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات مايلي:
- 1- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
- 2- تمويل الإمكان الشخصي وسداد المدفوعات عن الغير.
- 3- خدمات البطاقة الائتمانية.
- 4- تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- 5- تحصيل الأوراق التجارية.
- 6- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للبنوك

إن التنظيم الإداري السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الرقابة الفعالة والتخطيط والتنفيذ الدقيق، ويلزم التنسيق بين النظام الإداري والنظام الفني، ومن أجل هذا يتم تحديد الخدمات البنكية الرئيسية ويخصص لكل منها قسم فني مختص والشكل يوضح ذلك.

(1): زياد رمضان ومحفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك : ط 3، دار وائل، الأردن، 2006، ص: 12.

الشكل رقم (2، 1) : الهيكل التنظيمي لاحد فروع بنك ما



المصدر : خالد امين عبد الله ، اسماعيل ابراهيم الطراد ، ادارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، الطبعة 1 ، دار وائل ، الاردن، 2011، ص: 43.

المطلب الثالث: القروض التي يمنحها البنك لتمويل المشاريع الاستثمارية:

إلى وقت قريب بتمويل عمليات الاستثمارات بنوك متخصصة، نظرا للخصائص المرتبطة بهذا التمويل، ولكن ذلك تغير مع الزمن وأصبح بإمكان البنوك التجارية القيام بمثل هذه العمليات. ومع ذلك يرتبط مثل هذا النمط من التمويل بوجود مخاطر عالية ليس من السهل على أي بنك لوحده تعمل أعبائها⁽¹⁾.

أولا: عمليات القرض اللاسلكية:

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية هما كالآتي:

1- القروض متوسطة الأجل:

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمار التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، مثل الآلات والمعدات وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

يمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة ومعناه أن القروض القابلة للتعبئة ومعناه أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منه.

أما النوع الثاني فهو القروض غير القابلة للتعبئة بمعنى أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، بالتالي فإنه يكون مجبر على انتظار سداد المفترض لهذا القرض.

2- القروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العملية نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمارات التي تفوق في الغالب

(1): الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 74، 76.

سبع سنوات ويمكن أن تمتد إلى عشرين سنة، وكذا فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

ونظرا لطبيعة هذه القروض تقوم مؤسسات متخصصة لإعادتها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية على جمعها.

ثانيا: الائتمان (القرض) الايجاري:

- يعتبر الائتمان الايجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل وإن كانت لا تزال تحتفظ بفكرة القرض فإنها أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمقترضة

1-تعريف الائتمان الإيجاري:

هو عبارة عن عملية يقوم لموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك ، يوضع آلات ومعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق عليها تسمى ثمن الإيجار

2-أنواعه:

هناك العديد من أنواع الائتمان الإيجاري وذلك حسب الزاوية التي يتم منها النظر إليه ومنه نجد ما يلي :

أ- الائتمان الايجاري حسب طبيعة العقد: وهو ينقسم إلى نوعين

- الائتمان الايجاري المالي.

- الائتمان الايجاري العملي.

ب- الائتمان إيجار بحسب طبيعة موضوع التمويل :

- يمكننا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من الائتمان الايجاري:

- الائتمان الايجاري للأصول المنقولة.

- الائتمان الايجاري للأصول غير المنقولة.

المبحث الثاني: الطرق المعتمدة في التقييم البنكي .

بعد إعداد الدراسة الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم للمشروع تأتي عملية التقييم وهي المرحلة التي تسبق عملية التنفيذ، وعلى أساس عملية التقييم يتم الاختيار بين تمويل المشروع من عدمه من طرق البنك. ومع تعدد الطرق المستعملة تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية والتي عادة ما تعتمد على حساب التدفقات النقدية سواء كانت هذه الطرق تقليدية أو حديثة

المطلب الأول: تعريف التقييم البنكي للمشاريع الاستثمارية.

تعتبر عملية تقييم المقترحات الاستثمارية من أهم النشاطات التي تهتم بها الإدارة المالية عند اتخاذها القرار الاستثماري طويل الأمد ، فهي تعبر عن مستويات من الأداء التي يتم اعتمادها ، والتي من شأنها أن تجعل مستخدمي التقييم يطمئنون إلى النتائج التي يتم التوصل إليها ، لذلك سنتطرق إلى مفهوم ومبادئ وأهداف تقييم المشاريع الاستثمارية.

أولاً: مفهوم عملية التقييم

تعرف عملية التقييم المشاريع بأنها عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة واستنادا إلى أسس عملية.

ويمكن القول أن جوهر عملية التقييم تتمثل في المقارنة والمفاضلة بين المشاريع المقترحة لاختيار البديل

الأفضل، تلك المفاضلة تتمثل في (1)

المفاضلة بين توسيع المشاريع القائمة أو إقامة مشاريع جديدة

المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع

المفاضلة بين أساليب الإنتاج وصولاً إلى اختيار الأسلوب المناسب

المفاضلة بين المشاريع استناداً إلى الأهداف المحددة لكل مشروع

المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع المقترح

المفاضلة بين البدائل التكنولوجية.

(1): كاظم جاسم العيساوي, مرجع سبق ذكره, ص: 97.

كما يوجد تعريف آخر للاصطلاح تقييم المشروع وهو تقييم المشروع قبل التنفيذ، بهدف اتخاذ قرار تنفيذ المشروع وتستهدف عملية التقييم دراسة الجدول ومؤشراها المالية والفنية والاقتصادية، وعادة ما تكون الجهة التي تقوم بتقييم المشروع إما المستثمرين أو جهة الممولة للمشروع مثل البنوك أو الجهات أخرى مثل الحكومة التي ستنفذ المشروع

ومما لا شك فيه أن دقة عملية التقييم تعتمد على دقة البيانات والمعلومات الفنية كما يعتمد أيضا على خبرة القائمين بعملية التقييم، في كل الأحوال فإن تقييم المشروع يعتبر عاملا مهما على طريق اتخاذ قرار تنفيذ المشروع خاصة من قبل من يقع عليهم مسؤولية تحمل وتقديم الاستثمارات والتمويل للمشروع⁽¹⁾.

(1): محفوظ جودة، حسين يحيى، حسني خريوش، تحليل وتقييم المشاريع، الطبعة 2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص: 15.

ثانيا: مبادئ عملية تقييم المشاريع الاستثمارية:

- من المبادئ التي تستند عليها عملية التقييم ما يلي (1)
- 1- لا بد أن تتضمنها تلك العملية، وبين أهداف المشاريع على إيجاد نوع من التوافق يبين المعايير التي تتضمنها تلك العملية، وبين أهداف المشاريع المقترحة.
 - 2- لا بد أن تتضمن عملية التقييم مستوى معين من التوافق والانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة أي بإزالة التعارض بين المشروع والمشاريع القائمة التي يمكن أن يعتمد عليها أو تعتمد عليه.
 - 3- لا بد من توفر المستلزمات اللازمة لنجاح عملية التقييم خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة.
 - 4- إن عملية التقييم لا بد أن تقضي إلى تنب قرار استثماري إما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه.
 - 5- لا بد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق بين أهداف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية.

ثالثا: أهداف عملية تقييم المشاريع الاستثمارية:

- إن الاهتمام الكبير بموضوع تقييم المشاريع ما هو إلا انعكاس الوظائف والأهداف العديدة لذلك الموضوع والتي تتمثل فيما يلي (2).
- 1- تعتبر بمثابة وسيلة يمكن أن تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
 - 2- تعتبر بمثابة وسيلة تساعد في التحقيق من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة.
 - 3- تساعد عملية التقييم في توجيه المراد استعماله إلى المجال الذي يضمن تحقيق النتائج المراد تحقيقها، وتعتبر عملية التقييم بمثابة وسيلة تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.

(1): شوام بوشامة، تقييم اختبارات الاستثمارات، الطبعة 1، دار الغرب، ص: 18.

(2): الجودي صاطوري، حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

المطلب الثاني: أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد التام.

- يقصد بالتأكد تلك الظروف التي يتم في ظلها قيام الفرد بإعداد تنبؤات مستقبلية بدقة وفي هذه الحالة يعتمد تقييم المشاريع الاستثمارية على المقارنة بين النفقات و الإيرادات المتوقعة منها وعلى هذا الأساس نميز الطرق التالية.

أولاً : الطرق التقليدية في تقييم المشاريع الاستثمارية :

وهي تلك المعايير التي لا تأخذ الزمن بعين الاعتبار، أو المعايير الغير معدلة بالوقت وتنقسم إلى ما يلي:

1- أسلوب فترة الاسترداد:

يمكن تعريف الاسترداد بصورة محددة على أنها الفترة الزمنية المطلوب من استثمار معين لكي يولد تدفقات نقدية كافية لنقضية (1)

- يقصد بفترة لاسترداد تلك الفترة الزمنية التي يمكن أن يسترد فيها المستثمر أمواله من خلال صافي التدفقات النقدية السنوية المتتابة الحدوث من المشروع الاستثماري والاسترداد هنا بالطبع للتكاليف الاستثمارية أو يطلق عليه الاستثمار المبدئي. (2)

يوجد افتراضين عند احتساب فترة الاسترداد هما: (3)

- تساوي التدفقات النقدية طوال سنوات عمل المشروع ، وفي هذه الحالة يتم قسمة إجمالي استثمارات كل بديل على التدفق السنوي المتساوي والناتج يمثل فترة الاسترداد المتوقعة.

- عدم تساوي التدفقات النقدية وتباينها من سنة للأخرى وفي هذه الحالة يتم تجميع هذه التدفقات سنة بعد أخرى استنزالها من إجمالي استثمارات كل بديل وذلك في تغطيتها وبالكامل، وعند هذه اللحظة التي تتعادل فيها التدفقات النقدية السنوية

المتحققة من المشروع مع الاستثمارات التي أفقت عليه، يتم تقدير فترة الاسترداد لكل بديل.

(1):عاطف جابرية عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 207.

(2): عبد الحميد عبد المطلب ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2002، ص: 279.

(3): أحمد غنيم ، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان، الطبعة 4 ، 1999، ص: 62.

أ- إيجابيات أسلوب فترة الاسترداد: يتميز هذا الأسلوب: (1)

- سهولة حسابه وبساطة استخدامه.
- يستخدم هذا الأسلوب كمؤشر للخطر
- يستخدم هذا الأسلوب في حالة المؤسسة التي تواجهها مشكلة العجز في النقد والتي تهتم بسرعة إسترداد أموالها حتى يمكن استغلالها في مشروعات واستخدامات أخرى.

ب- سلبيات فترة الاسترداد: من السلبيات يمكن أن نذكر: (2)

- تتجاهل مفهوم القيمة الزمنية للنقود.
- فترة الاسترداد لا تأخذ بالاعتبار المفروقات في المخاطر بين المشاريع المختلفة .
- لا يوجد معيار محدد يتم المقارنة به عند احتساب فترة الاسترداد وهذا يعني أننا سنقارب برقم يعتمد على الحكم الشخصي عند اختيار المشاريع.
- إن فترة الاسترداد تهمل التدفقات النقدية التي تتم بعد احتسابها..

2- أسلوب معدل العائد على الاستثمار:

يعتبر هذا المؤشر من نسبة الربح الصافي السنوي المتوقع للمشروع المقترح مقارنة بالكلفة التخمينية له، ويتمثل الربح الصافي للمشروع في إيرادات المشروع مطروحا منها تكاليفه، بينما تعبر التكلفة التخمينية عن رأس المال المستثمر في المشروع (3).

(1) محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000، ص ص: 187، 189

(2) عاطف جابر طه عبر الرحيم مرجع سبق ذكره، ص: 210

(3) طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية ، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص: 125.

ويمكن تعريف معدل العائد على الاستثمار بشكل محدد من خلال العلاقة التالية:

متوسط صافي الربح المحاسبي
متوسط القيمة الدفترية للاستثمار

وبعد احتساب هذا المعدل يتم مقارنة بمعيار معين تختاره الجهة صاحبة المشروع من أجل اتخاذ قرار بقبول أو رفض المشروع⁽¹⁾

أ- مزايا معدل العائد على الاستثمار:

يمتاز معدل العائد بسهولة احتسابه.

المعلومات المحاسبية اللازمة لاحتسابه تكون متوفرة في معظم الأحيان⁽²⁾

ب- عيوب معدل العائد على الاستثمار:

هذا العائد لا يعبر عن العائد الحقيقي للاستثمار لأنه يهمل مفهوم القيمة الزمنية للنقود.

لا يوجد معيار محدد لهذا العائد يمكن الاستناد إليه في الحكم على جدوى الاستثمار في المشروع.

هذا المعيار يعتمد على القيمة المحاسبية والقيم الدفترية ولا يعتمد على التدفقات النقدية أو القيمة السوقية⁽³⁾.

ثانيا: الطرق الحديثة في تقييم المشروعات الاستثمارية:

تعتمد الطرق الحديثة في التقييم على خصم التدفقات النقدية الداخلة، والخارجة المتعلقة بالمشاريع ، أي معرفة

القيمة الحالية لهذه التدفقات، ومن هذه الطرق نميز ما يلي:

(1), (2), (3) : عاطف جابر طه عبد الرحيم, مرجع سبق ذكره ص: 204، 207.

1- معيار صافي القيمة الحالية:

يمكن تعريف القيمة الحالية الصافية بأنها الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال عمر الاستثمار، وبين التكلفة الأولية لهذا الاستثمار. أما القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية فيمكن حسابها بواسطة معدل الاستحداث الذي يتمثل من وجهة نظر البنك في معدل الفائدة⁽¹⁾ - ونميز صيغتين لحساب معدل صافي القيمة الحالية هما⁽²⁾ في حالة تساوي التدفقات النقدية السنوية: معدل صافي القيمة الحالية يعطى بالعلاقة التالية:

$$VAN = \frac{S_1}{(1+i)} + \frac{S_2}{(1+i)^2} + \dots + \frac{S_n}{(1+i)^n} - I_0$$

في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية: إن القيمة الحالية الصافية يمكن كتابتها كما يلي:

$$VAN = \frac{S}{i} \left[1 - \frac{1}{(1+i)^n} \right] - I_0$$

بحيث : - **n** : عمر المشروع.

S : التدفقات النقدية الصافية.

i : معدل الاستحداث (معدل الفائدة)

I₀ : التكلفة الأولية للمشروع

(1),(2) : الطاهر لطرش, مرجع سبق ذكره, ص: 161.

هناك 3 حالات في استخدام هذا المعيار لتقييم المشروع :⁽¹⁾

- إذا كان صافي القيمة الحالية < 0 في هذه الحالة يجب قبول المشروع لأنه يحقق عائدا يفوق التكلفة، مما يحقق مصلحة ملاك المشروع.

- إذا كان صافي القيمة الحالية > 0 في هذه الحالة يجب رفض المشروع حيث لا يغطي عائد المشروع التكاليف المستثمرة.

- إذا كان صافي القيمة الحالية $= 0$ ، هذا يعني معدل العائد المتوقع يغطي التكلفة فقط وهنا الإدارة أن تقبل أو ترفض المشروع ، حيث يرجع رفض أو قبول المشروع إلى اعتبارات أخرى.

2- أسلوب مؤشر الربحية:

يسمى أيضا (معدل العائد/التكلفة) ويعرف على أنه المعيار الذي يقيس قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق الربح، وهو عبارة عن ناتج قسمة مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع الاستثماري محل الدراسة. وتعطي الصيغة العامة لمعيار دليل الربحية على الشكل التالي:س

$$\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية} \\ \text{دليل الربحية} = \frac{\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية}}{\text{دليل الربحية}}$$

ونتيجة تطبيق هذا المعيار فيكون بذلك الاستثمار مقبولا ، إذا كانت قيمة مؤشر المردودية تفوق الواحد الصحيح، أما إذا تعددت الاقتراحات الاستثمارية فإنه يتم تفضيل المشروع الذي له أكبر قيمة لمؤشر الربحية⁽²⁾ .

(1): ميسوم هشام سعداوي جيلالي، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية جامعة ابن خلدون تيارت ، 2016، 2015، ص 61.

(2): معراج هواري و آخرون ، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد و الأزمة المالية، الطبعة 1، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2013، ص : 115.

أ- إيجابيات مؤشر الربحية:

- يعتبر مؤشر الربحية معيارا جيدا لقياس الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمشروع.
- يأخذ بعين الاعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود.
- يساعد هذا المعيار في ترتيب البدائل الاستثمارية ذات الربحية والتي لها جدوى اقتصادية، يعنى أن هو الذي يحقق ربحية أكبر.

ب- عيوب مؤشر الربحية: يمكن حصرها فيما يلي:

- لا يعالج مشكلة الخطر وعدم التأكد التي تصاحب التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية .
- يعتمد تطبيقه على تحديد معامل أو سعر الخصم المناسب لخصم التدفقات النقدية و هذا يعنى أخطا في تقدير هذا السعر أو المعامل سيكون له أثر على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد .

3- مؤشر معدل العائد الداخلي:

- تعتبر هذه الطريقة من بين الطرق الحديثة في تقييم الاستثمارات التي يمكن أن تعبر عن قياس معقول وتقييم موضوعي للاستثمار. و يمكن تعريف معدل العائد الداخلي على أنه معدل الاستحداث الذي يساوي ما بين مجموع الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال سنوات عمر الاستثمار و التكلفة الأولية للاستثمار (1).
- إن طريقة احتساب معدل العائد الداخلي هي نفسها المستخدمة في احتساب القيمة الحالية الصافية. لكن بدل من خصم التدفقات النقدية بمعدل خصم محدد مسبقا، تجرب عدة أسعار خصم لغاية الحصول على السعر الذي تكون عنده القيمة الحالية الصافية معادلة إلى الصفر ، هذا السعر هو معدل العائد الداخلي يمثل الربح الحقيقي للمشروع .

- بحيث أن نقطة البدء في الاحتساب هي إعداد جدولاً للتدفقات النقدية و بعد ذلك نختار معدل خصم معين تخصم به هذه التدفقات النقدية لنحصل على القيمة الحالية .

(1) : الطاهر لطرش, مرجع سبق ذكره, ص: 159.

إذا كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع موجب أي أن العائد الداخلي أكبر من المعدل الذي يتم اختياره ومن ثم يتم تجربة سعر خصم أكبر وتعيد حسابها عند سعر خصم جديد.

إذا كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية سالب ، في هذه الحالة يكون سعر الخصم مرتفع عن معدل العائد الداخلي المطلوب أن تقوم بتجربة سعر خصم أصغر وتعيد حسابها عند المعدل الجديد.

يتم الاستمرار في تكرار الخطوات السابقة حتى نصل إلى معدل العائد الداخلي الذي يجعل مجموع صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية مساوية للصفر ، ولذلك هناك صبغة تعتمد في احتساب معدل العائد الداخلي بدقة عند ما يقع بين معدلين وهي: ⁽¹⁾.

$$IRR = i_1 + \frac{PV(i_2 - i_1)}{PV + NV}$$

حيث أن:

$$i_1 = \text{السعر الأقل للخصم} \quad i_2 = \text{السعر الأعلى للخصم}$$

$$PV = \text{القيمة الموجبة} \quad NV = \text{القيمة السالبة}$$

(1) : طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

- أ- إيجابيات معدل العائد الداخلي:
- الموضوعية لأنه يعتبر مقياس دقيق للربحية.
 - يراعي التغير في القيمة الزمنية للنقود
 - يبين درجة المخاطر التي يتعرض لها المشروع من خلال حساب الفرق بين العائد الداخلي وتكلفة رأس المال.
 - يعتبر أسلوباً شائع الاستعمال عند تقييم العائد الناتج عن الاستثمار في الأوراق المالية.⁽¹⁾
- ب- سلبيات معدل العائد الداخلي: يتطلب بذل جهودات كبيرة خاصة في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية وذلك لكثرة عملياتها، ويكون أقل جودة في اختيار المشروعات الاستثمارية بمقارنة المعايير خاصة عندما يكون هناك حالة محدودة الموارد الاستثمارية.⁽²⁾

(1)،(2):ميسوم هشام، سعداوي جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص:63.

المطلب الثالث: أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة.

- تتفق حالة المخاطرة مع حالة التأكد في أن كلاهما يحمل عنصر الشك و عدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة وعدم ثباتها على حال - إلا أنها يختلفان من حيث طريقة التقييم.

أولاً: أساليب التقييم في ظل ظروف عدم التأكد

- في بعض الأحيان لا تتوفر لدى المؤسسات الاستثمارية المعلومات المتعلقة بالبدائل المقترحة، لذلك يعتبر الاستثمار في تلك البدائل يتميز بعدم التأكد.

- مفهوم عدم التأكد:

- ظروف عدم التأكد هي حالات الطبيعة التي تحدث في المستقبل و التي تؤثر على اتخاذ القرارات، وفيها يعتذر التنبؤ بوضع توزيعات احتمالية لتلك الحالات المتوقعة، و لكننا يتم استخدام الحكم الشخصي لمتخذ القرار ويتوقف حكمه على مدى ميوله و توقعاته المستقبل إذا كان تفاؤلاً أو تشاؤماً. (1)

- و من الأساليب المستخدمة في ظل ظروف عدم التأكد نجد ما يلي :

1- أسلوب تحليل الحساسية:

يلاحظ عند حساب معايير تقييم الإنفاق الاستثماري أن التدفقات النقدية (الداخلية و الخارجة) والتي يتم على أساسها تحديد صافي القيمة الحالية و دليل الربحية و أيضاً معدل العائد الداخلي يتأثر بعوامل كثيرة منها مستوى الطاقة الإنتاجية، الحبات الإنتاجية المشروع، أسعار المواد والمنتجات وكميات المبيعات وكذا مدى ثبات عناصر التكاليف الأخرى.

(1): سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 288.

وعند حدوث أي تغير على مستوى العوامل السابقة الذكر فإنه يتم إعادة احتساب المؤشرات من جديد حتى يمكن في النهاية معرفة أثر التغير الذي يمكن أن يحدث في الأسعار أو الحياة الإنتاجية للمشروع مثلاً على صافي

القيمة الحالية ودليل الربحية وعلى معدل العائد الداخلي، وهذه الحسابات تعرف بتحليل الحسائية أي مدى تأثر ربحية المشروع أو حساسيته للتغيرات التي تطرأ على العوامل المختلفة التي تؤثر على المشروع⁽¹⁾.

أسلوب تعديل سعر الخصم:

هناك وجهات نظر اقتصادية تقوم على مفهوم أساسه أنه لكي يتحمل رجال الأعمال المخاطر الاستثمارية فلا بد من حصولهم على عائد مقابل ذلك، يضاف إلى العائد المتوقع من استثمار مضمون، وتختلف قيمة العلاوة حسب طبيعة الاستثمار ودرجة المخاطرة الكامنة فيه⁽²⁾.

- وتقوم طريقة تعديل سعر الخصم على المعادلة التالية: ⁽³⁾

$$\text{سعر الخصم} = \text{صافي التدفقات النقدية} / (\text{معدل الاستثمار العادي} + \text{معدل الخصم المعدل})$$

2- نموذج شجرة القرارات:

شجرة القرارات عبارة عن شكل بياني يوضح تتابع القرارات المتوقعة في ظل الحالات الممكنة وتتكون شجرة القرارات من مجموعة من الفروع ويمثل كل فرع منها بديل من البدائل المعروضة، وكل فرع رئيسي في الشجرة يتفرع منه عدة فروع تابعة تمثل الأحداث المتوقعة. توضح شجرة القرارات المتخذة القرار كافة العوامل المتعلقة باتخاذ القرار، كما أنها توضح كافة البدائل والعائد المتوقع لكل بديل في ظل كل حدث من الأحداث المتوقعة حدوثها.

(1) سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار + التمويل + التحليل المالي، دار الشعاع، الاسكندرية، 1997، ص: 122, 123.

(2) ميسوم هشام، سعادوي الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

(3) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

أ- خطوات إعداد شجرة القرارات: لإعداد شجرة القرارات تتبع الخطوات التالية⁽¹⁾:

- البداية عبارة عن نقطة تمثل اتخاذ القرار النهائي.
- تحديد البدائل الاستثمارية، ويمثل كل بديل من هذه البدائل فرع من الفروع الرئيسية لشجرة القرارات.
- تحديد عدد الفروع الفرعية لكل فرع رئيسي والذي سبق تحديده في الخطوات السابقة.

ب- معايير شجرة القرارات : وفقا لشجرة القرارات نميز الحالات التالية⁽²⁾:

- معيار أقصى الأقصى: وهو معيار التفاؤل التام، يعمل على اختيار أقصى قيمة حالية لكل بديل، ثم اختيار أقصى قيمة حالية بين تلك القيم.
- معيار أدنى الأدنى: ويعمل على اختيار أدنى قيمة حالية لكل بديل ثم اختيار أقصى قيمة حالية بينهما.
- معيار أدنى الأقصى: يتم اختيار أو تحديد الحدث الذي يعطي أقصى قيمة ثم تتم المفاضلة بين الحديتين في البديلين لاختيار أدناها.

(1): سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 194، 195.

(2): عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره ص 220.

ثانياً: أساليب التقييم في ظل المخاطرة

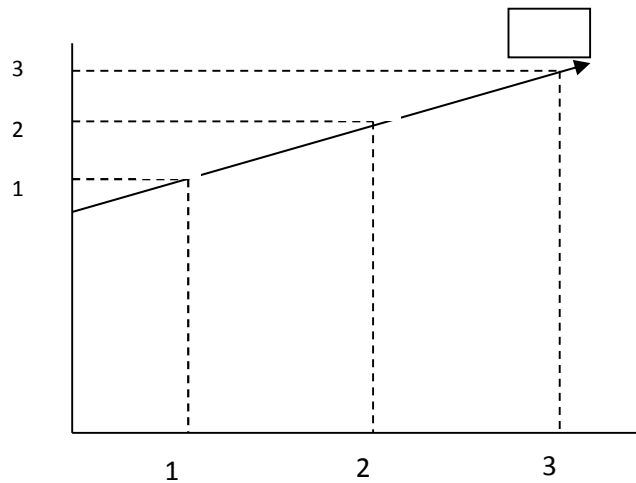
بعد مناقشتنا لأساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في الدراسات السابقة، وجدنا أن قبول أي مشروع استثماري لا يغير من درجة الخطورة التي تواجه المؤسسة ، والتي يتم إدراكها بواسطة موردي الأموال لهذه المنشأة ومن هذا المنطلق سندرس مفهوم المخاطرة وأنواعها وكذا أساليب التقييم في ظل وجودها.

1- مفهوم المخاطر:

هي عدم انتظار العوائد فتذبذب هذه العوائد قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو يشكل عنصر المخاطرة، والسبب في عملية التذبذب هو حالة عدم اليقين المرتبطة بالتنبؤات المستقبلية.⁽¹⁾ ويمكن القول أن المخاطرة نشأت عن ظاهرة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار، لذلك يرتبط عنصر العائد والمخاطرة معاني علاقة طردية ، بمعنى أنه كلما كان العائد المطلوب مرتفعاً على استثمار معين فإنه وجب على المستثمر أن يهيب نفسه لتحمل مخاطر أعلى ناتجة عن عدم احتمال تحقق هذه العوائد.⁽²⁾

والشكل التالي يوضح العلاقة بين العائد والمخاطر:

الشكل رقم (2,2): العلاقة بين العائد والمخاطرة



المصدر: شقيري، نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار ط 1 ، دار الميسرة الأردن، 2012 ، ص 32

(1): سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره ص: 289.

(2): شقيري، نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار ط1 ، دار الميسرة الأردن، 2012 ، ص: 31

2- أنواع المخاطر: هناك العديد من المخاطر ونذكر منها ما يلي: (1)

أ- المخاطر الدورية وغير الدورية

ب- مخاطر أسواق السلع والخدمات.

ج- مخاطر الائتمان وتقلبات أسعار الفائدة.

د- مخاطر البيئية

هـ- المخاطر الإدارية.

3- المعايير المستخدمة للتقييم في ظل المخاطرة:

يمكن قياس درجة المخاطرة بالعديد من المقاييس نذكر منها:

أ- الانحراف المعياري: يعرف رياضيا بأنه الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحراف القيم عن وسطها الحسابي أو

الجذر التربيعي للتباين. (2)

يعطي الانحراف المعياري بالعلاقة التالية: (3)

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{1}{n} \sum (x_i - \bar{x})^2}$$

(1): هوشيار معروف كاكما مولا ، الاستثمارات والأسواق المالية ، ط1، دار صفاء ، الأردن ، 2003 ، ص: 254.

(2): سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 289.

(3): شقيري نوري موسى وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

حيث أن:

ع: الوسط الحسابي للعوائد التاريخية: وهو يحسب كما يلي:

$$\bar{ع} = \frac{\text{ع}}{ن}$$

ن = عدد المشاهدات

ع = العائد خلال الفترة (ن)

د = ترتيب العوائد

ع = العائد المتوقع

- إيجابيات أسلوب الانحراف المعياري: لعل من أهمها ما يلي (1):

يساعد في تحديد التقدير من خلال التدفقات النقدية الداخلة وذلك طبقا لدرجة انحرافها وتشتمتها عن القيمة المتوقعة تحت منحى التوزيع بين الفرص الاستثمارية في ضوء المخاطرة لكل مشروع.

- سلبيات أسلوب الانحراف المعياري: (2)

الانحراف المعياري كقيمة مطلقة لا يعطي قياسا دقيقا لمخاطر عدم التأكد نظرا ل:

- عند اتخاذ القرار الاستثماري يفترض تماثل المشروعات الاستثمارية وذلك من حيث قيمة الانحراف المعياري أو العمر الإنتاجي المقدر لكل مشروع.

- ثقل فعاليته عند اتخاذ القرار تدرجيا خاصة عند اختلاف المشروعات من حيث العمر الإنتاجي لكل مشروع، وذلك في حالة الاختلاف للقيمة المتوقعة بالرغم من تماثل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

ب- معامل الاختلاف: يتم حساب معامل الاختلاف عن طريق قسمة الانحراف المعياري على الوسط الحسابي (القيمة المتوقعة) وهو يعطى بالعلاقة التالية: (3).

حيث: الانحراف المعياري :
الوسط الحسابي : \bar{X}

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\bar{X}}$$

يفضل استخدام معامل الاستخدام معامل الاختلاف في قياس الخطر في الحالات التي يعطي فيها

الانحراف المعياري نتائج مضللة.

(1)، (2): ميسوم هشام سعداوي جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

(3) : محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000، ص: 242.

ج - التباين: فهو عبارة عن مجموع مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي (1)
 يستعمل في قياس مردودية المشاريع، ومن هنا الاختيار يكون على أساس المشاريع ذات المردودية الأكبر ،
 وبحسب بضرب التدفقات المتوقعة في الاحتمالات المكافئة لها كما يلي: (2)

$$E(van) = \sum_{i=1}^n \frac{E(c_j)}{(1+x)^i}$$

$$E(c) = c_i p_i$$

حيث:

E (c): التباين

C_i: التدفقات المتوقعة

P_i: الاحتمالات

I: تكلفة المشروع

(1): سعيد عبد العزيز عثمان, مرجع سبق ذكره, ص:290.

(2): ميسوم هشام سعداوي جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص:70.

المبحث الثالث: المشاكل التي تواجه عملية التقييم وأساليب معالجتها

إن تعدد الطرق المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية الخاضعة لمجموعة من التغيرات الحاكمة في اتخاذ القرار الاستثماري، يجعلها تتضمن عنصري الشك وعدم اليقين - لهذا السبب سنقوم بدراسة بعض المشاكل التي تعيق عملية التقييم وكذا أساليب معالجتها.

المطلب الأول: أثر التضخم على عملية التقييم

يعتبر موضوع تغير الأسعار من أهم العوامل الحاسمة التي تحدد صحة ودقة نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية.

أولاً: مفهوم التضخم

يعرف التضخم على أنه الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار⁽¹⁾

ثانياً: أساليب معالجة التضخم

لقد اتفق معظم الاقتصاديين على تحديد تأثير التضخم على نتائج تقييم المشروعات وجدواها من خلال أحد الأسلوبين⁽²⁾

1- إرجاع التدفقات النقدية (الداخلة والخارجة) المستقبلية إلى نقود هذه الأيام:

بعدما يتم استخدام القيمة الحالية لهذه التدفقات باستخدام معدل الفائدة الحقيقي الحالي من التضخم، أي استرجاع القيمة الحقيقية النقدية، أي قوتها الشرائية إلى هذه الأيام بعد فترة زمنية، هي مدة المشروع.

2- تعديل معدل الخصم الذي سيستعمل في استخراج القيمة الحالية للتدفقات النقدية

للمشروع من أجل إدخال معدل التضخم في الحساب:

بمعنى أن تغير معدل التضخم إلى المعدل المتوقع للفترة التالية للمشروع.

(1)،(2) : محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 338، 339.

المطلب الثاني: أثر التأكد والمخاطرة على المحددات الرئيسية لقرار الاستثمار

إن اتخاذ القرار الاستثماري عن طريق الأساليب التي تفترض حالة التأكد يجعل القرار غير موضوعي والتقييم غير مبني على أساس موضوعي يعطي نتائج غير دقيقة ومن منطلق أن المشاريع الاستثمارية تحكمها مجموعة من التغيرات التي يمكن أن تتغير مستقبلاً، هذا ما يوقعنا في مشكلة عدم التأكد وفيما يلي سنقوم بمعالجة هذه المشكلة لكل متغير على حدى (1).

أولاً: التدفقات النقدية

يرى بعض الكتاب أن التدفقات النقدية غير مؤكدة الحدوث، يمكن أن تتغير أو تختلف عبر الزمن، وعليه فإن الطرق التي تفترض التأكد لا تصلح في إعطاء قرار استثماري دقيق وموضوعي ، حيث أن هذه الطرق مثل فترة الاسترداد تتجاهل تماماً القيمة الزمنية للتدفقات عند تقييم المشاريع الاستثمارية ، أما طريقة صافي القيمة الحالية وطريقة معدل العائد مثلاً تفترض أن التدفقات المتوقعة تتم بصورة مؤكدة على خلاف الواقع غير المؤكد. ولمواجهة مشكلة عدم التأكد والمخاطرة بتحديد درجة المخاطرة بالانحراف المعياري للتدفقات النقدية.

ثانياً: الحياة الإنتاجية للمشروع

إن الطرق التي تفترض حالة التأكد بصفة عامة تفترض أن الحياة الإنتاجية للمشروع الاستثماري، سوق لا تتغير ولا تتأثر بحالات الطبيعة من مخاطرة وعدم تأكد وهذا الافتراض غير واقعي لأن العمر الإنتاجي للمشروع يتم تقديره باجتهادات شخصية قابلة للتحيز سواء بزيادة التوقع أو نقصانها لأن مستقبل المشروع الاستثماري غير معروف على وجه اليقين. يتم معالجة هذه المشكلة عن طريق أسلوب تحليل الحساسية.

ثالثاً: الاستثمار المطلوب (المبدئي)

في الطرق المختلفة التي تفترض حالة التأكد تعتبر أن مبلغ الاستثمار المطلوب بالمشروع الاستثماري، الذي يتم تحديده قبل اتخاذ القرار الاستثماري يظل بدون تغيير عند تقييم البدائل الاستثمارية بتلك الطرق، وهذا الافتراض ليس على وجه اليقين بسبب التغيرات التي تطرأ على المستقبل. ومن الأساليب المستخدمة في معالجة هذه المشكلة والتي تفترض حالة عدم التأكد، أسلوب المحاكاة، تحليل الحساسية، نموذج شجرة القرارات وغيره من الطرق التي سنتطرق إليها في المطلب التالي.

(1): سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 292، 294.

المطلب الثالث: أساليب معالجة الخطر و عدم التأكد

حتى يمكن استيعاب ظروف المخاطرة وعدم التأكد عند تقييم نتائج الفرض الاستثمارية المتاحة ، فإن الأمر يستلزم ضرورة تعديل طرق التقييم المستخدمة السابق الإثارة إليها أو إضافة طرق وأساليب جديدة تأخذ في الحسبان المخاطرة وعدم التأكد وفيما يلي سندرس بعض هذه الأساليب .

أولاً: طريقة القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية

وفقاً لهذا الأسلوب يتم تقدير نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة وفقاً لقيم احتمالية معينة، تعكس مدى الاختلاف المتوقع في الظروف الاقتصادية المتباينة.

يتم تمثيل القيمة المتوقعة لصافي التدفق النقدي لفرصة استثمارية ما ، بمجموع حاصل ضرب صافي التدفق النقدي لكل فرص استثمارية في احتمالات تحققه في كل من ظروف التشاؤم والتفاؤل.⁽¹⁾

وهو يعطي بالعلاقة التالية:⁽²⁾

$$A_t = \sum A_{jt} \cdot P_{jt}$$

حيث: A_t : التدفق النقدي المتوقع للفترة

A_{jt} : التدفق النقدي للحدث j في الفترة الزمنية t

P_{jt} : احتمال حدوث التدفق النقدي للحدث j في الفترة الزمنية t

(1): سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 297.

(2): سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

ثانيا: أسلوب المحاكاة

يمثل هذا الأسلوب أحد الطرق الكمية التي تعالج مشكلة عدم التأكد في المتغيرات الحاكمة في اتخاذ القرار الاستثماري، وهو يقيس مدى تأثير القرار الاستثماري بالتغير المتوقع موضوع البحث من حيث قبول أو عدم قبول البديل الاستثماري. ومن مزايا نموذج المحاكات أنه يعطي الأضواء على درجة الخطر المحيطة بالمشروع الاستثماري، إذ يظهر قيما موجبة وأخرى سالبة (1).

ثالثا: أسلوب التنبؤات المتحفظة

يستند هذا الأسلوب على أخذ الحيطة والحذر والتحفظ في التنبؤ بالتدفقات النقدية، وذلك من خلال تطبيق المعادلة التالية: (2)

$$NPV = \frac{A_t}{(1+i)^t}$$

حيث أن: A_t : تمثل تنبؤات التدفق النقدي بدون تعديل الخطر.

t : معامل تعديل الخطر يساوي $\frac{A_t}{A^*t}$

A^*t : التدفق النقدي من خلال الخطر.

i : معدل العائد للاستثمار (معدل الخصم)

وهذا بالإضافة إلى الأساليب السابقة التي تتم دراستها وهي تتمثل في:

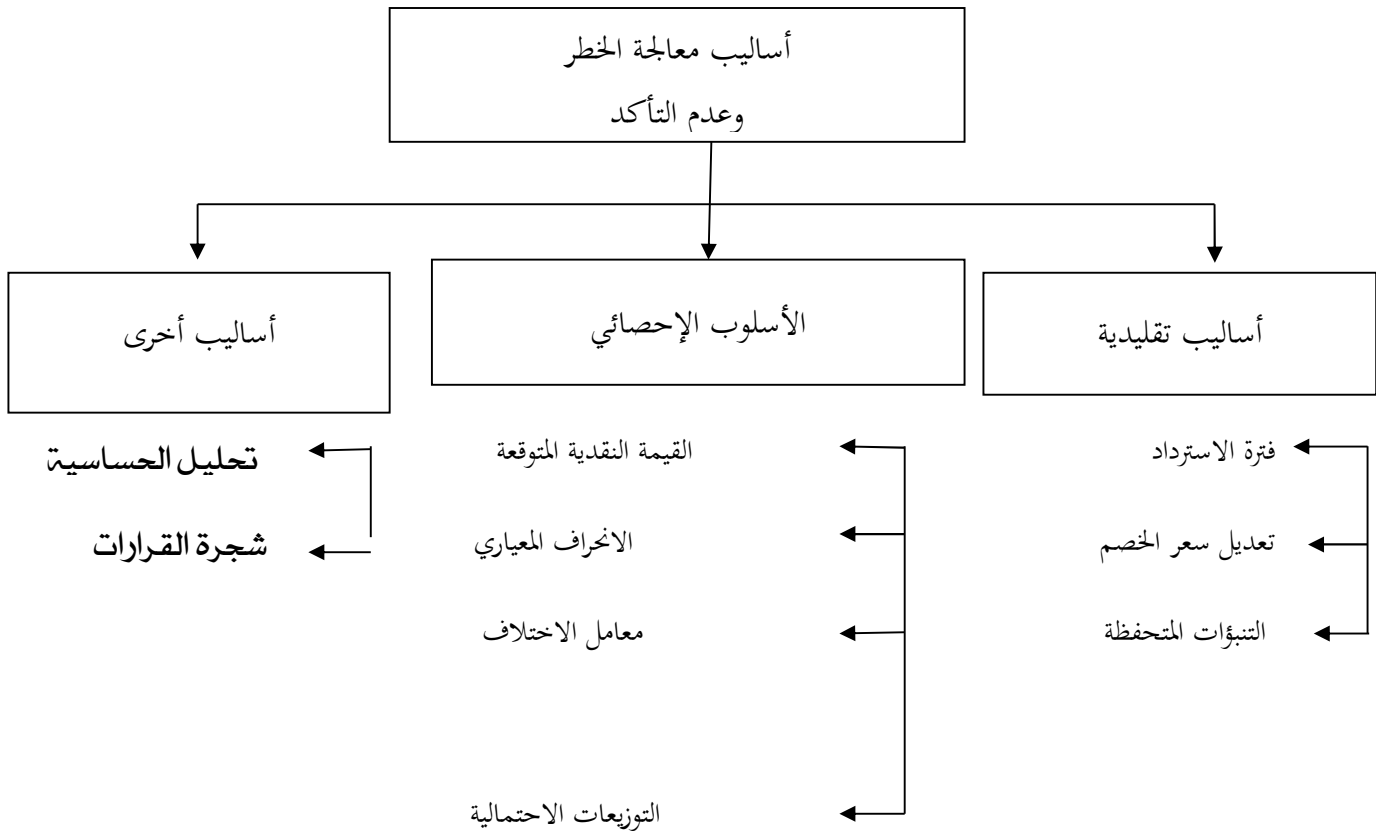
أسلوب الحساسية، نموذج شجرة القرار، فترة الاسترداد، معامل الاختلاف، تعديل سعر الخصم.... إلخ.

والشكل التالي يوضح أساليب معالجة الخطر وعدم التأكد في تقييم المشاريع الاستثمارية.

(1): سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره ، ص 334.

(2) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ص 108.

الشكل رقم (3.2): أساليب معالجة الخطر وعدم التأكد في تقييم المشاريع الاستثمارية



المصدر: سمير محمد عبد العزيز اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، دار الإشعاع، الإسكندرية،

1997، ص 106.

خلاصة الفصل:

يترتب على القرارات الاستثمارية إحلال وتحديد الأصول المالية، بحيث يكون الهدف من وراء هذه القرارات هو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الحالية أو زيادتها، كما تعددت الأساليب المستعملة في تقييم وتمويل المشاريع الاستثمارية وهذه المعايير عادة ما تعتمد على حساب التدفقات النقدية، سواء كانت هذه الطرق حديثة أو تقليدية، إلا أنها واجهت عنصري الشك وعدم اليقين المؤديان إلى ظهور مشكلة المخاطرة أو الحظر والتي تؤدي في حال وقوعها إلى التغيرات التي تحدث في العوائد المستقبلية للمشروع وبالتالي التأثير على القرار الاستثماري.

إلا أنه لا يمكن الوقوف مكتوفي الأيدي إزاء هذه المشاكل فقد وجدت أساليب وطرق لمعالجة أو التقليل من حدة تأثير الحظر وعدم التأكد.

الفصل

الثالث

الفصل الثالث: المشاكل التي تواجه عملية التقييم وأساليب مواجهتها

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري الى أهم الأساليب التي تتبعها البنوك التجارية في تقييم المشاريع الاستثمارية, سيتم من خلال هذا الفصل اسقاط الجانب النظري ميدانيا, وذلك باللجوء الى التطبيق العملي لطريقة دراسة مشروع معين و كيفية تقييمه بالأساليب المذكورة سابقا, من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية وتعتبر المنشأة المالية سابقة الذكر موضوع فصلنا هذا, حيث سنتناول في المبحث الأول منه نظرة عامة حول تيارت BADR بنك الفلاحة و التنمية الريفية, أما المبحث الثاني فسنخصصه لنظرة تفصيلية حول وكالة. بينما المبحث الثالث فسنقوم من خلاله بدراسة مشروع استثماري و كيفية تقييمه من قبل الوكالة.

المبحث الأول : نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المبحث الثاني: وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية- تيارت 544- .

المبحث الثالث : دراسة ملف طلب تمويل مشروع لمؤسسة أشغال فلاحية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين البنوك الرائدة على المستوى الوطني, فهو يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري, كما يعتبر أكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية و تطورات هامة في أعماله و نشاطاته اضافة الى قيامه بإدخال تحسينات جوهرية على خدماته التي يقدمها لعملائه.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1993 بمقتضى المرسوم رقم 82-106, و في الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري, و بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو هيئة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و التسييري, وهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي و ترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية.

و يعد البنك شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 20 مليار دينار جزائري, مسجل بالسجل التجاري رقم 0011640000, بالجزائر العاصمة.

وفي عام 1999 تم زيادة رأس مال البنك الى عتبة 33 مليار دينار جزائري, وقد حددت مدة حياته ب 99 سنة ابتداء من يوم تسجيله بالسجل التجاري.

يقع المقر الاجتماعي للبنك في الجزائر العاصمة, 17 نهج العقيد عميروش صندوق بريد 544 الجزائر.

كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى, حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 الى حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال, و 47 مجمع جهوي للاستغلال كما أن اليد العاملة فيه تتجاوز 6970 عامل, أي أكبر يد عاملة مقارنة مع البنوك الأخرى.⁽¹⁾

(01): وثائق مقدمة من طرف موظف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "تبارت544".

المطلب الثاني: أهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتمثل أهداف و مهام البنك فيما يلي:

أولاً: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

- 1- تحسين التسيير و جعله أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة للتطور التجاري و ذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و التسويق.
- 2- تحسين أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية.
- 3- التوسع و نشر الشبكة البنكية و الاقتراب من الزبائن و كذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية.
- 4- تقديم الوسائل المادية و التقنية حسب الاحتياجات.
- 5- تقويم نظام المراقبة داخل كل المديرية التابعة للبلاد.

ثانياً: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أدى توسيع فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية الى توسيع وظائفه و مهامه, و يمكن أن نلخص هذه المهام فيما يلي:

- 1- القيام بكل الأنشطة الممهدة للزراعة و الصناعة الزراعية.
- 2- تمويل المشاريع الزراعية المختلفة.
- 3- يساهم في تطبيقات المخططات الفلاحية.
- 4- تنفيذ سياسة الائتمان القصيرة الأجل وفقا للقواعد الضابطة للمجال المصرفي.
- 5- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- 6- تسديد و استلام المدفوعات اما عن طريق الشبكات أو التحويلات .
- 7- قبول الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص (مادي أو معنوي).
- 8- المساهمة في جمع الادخار الوطني.

9- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الانتاج الزراعي.

المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ان تحقيق المصرف لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على اتاحة و تجنيد الوسائل المادية و البشرية لأجل تحقيق أهداف و استراتيجيات البنك بتنظيمها و التنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك, ويحدد العلاقات الرسمية بين أطراف التنظيم.

فنجد شكل تنظيم بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعتمد على شكلين هما التنظيم المركزي و التنظيم اللامركزي.

أولا: **التنظيم المركزي:** ويضم ما يلي⁽¹⁾

1- مجلس الادارة برئاسة الرئيس المدير العام.

2- مديريات عامة مساعدة, على رأس كل منها مدير عام مساعد و يتفرع البعض منها الى مديريات فرعية أخرى.

- تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من :

أ- المدير العام المساعد للإدارة و الوسائل.

ب- المدير العام المساعد للمراقبة و التطوير.

ج- المدير العام المساعد للإعلام الألي, المحاسبة, الصندوق.

د- المدير العام للعمليات الدولية.

هـ- المديرية المساعدة للموارد و التعهدات.

(01): وثائق مقدمة من طرف موظف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "تيارت544"

و- مديرية الاتصال و التسويق.

اضافة الى ما سبق, توجد المفتشية العامة, و المستشارون و اللجان الذين يقومون بمراقبة و اعطاء النصائح و الآراء فيما يخص عمل و نشاط البنك بصفة عامة.

ثانيا: التنظيم اللامركزي: ويضم ما يلي⁽¹⁾

1- المجموعة الجهوية للاستغلال: و هي التي تتولى مهمة تنظيم, تنشيط, مساعدة, مراقبة و متابعة

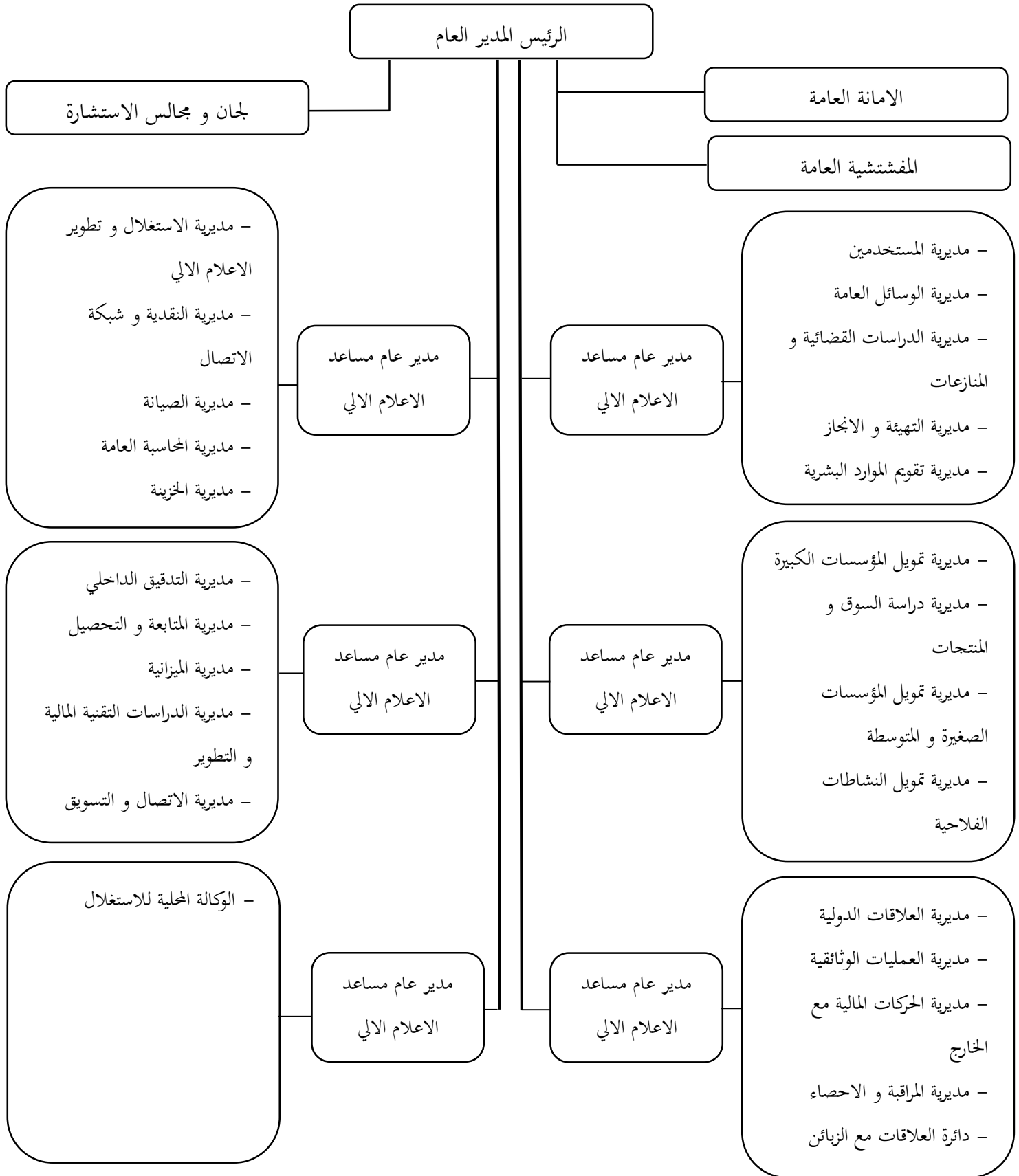
الوكالات المصرفية التي تحت مسؤوليتها, و غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية.

2- الوكالات المحلية للاستغلال: تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية التابعة للمديرية

العامة, و التي تكون تحت رقابة احدى المجموعات الجهوية للاستغلال لمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها و ما يقتضيه عملها أين تدخل في علاقات مباشرة مع العملاء, حيث يمتلك البنك حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني.

(01): وثائق مقدمة من طرف موظف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "تيارت544"

الشكل (3,1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر : وثائق مقدمة من طرف موظف وكالة BADR تيارت - 544-

المبحث الثاني: وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-تيارت 544-:

ان التغيرات الحاصلة في المناخ الاقتصادي يحتم على بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية, وأكثر فاعلية في تمويل الاقتصاد الوطني و النهوض به من جهة, وتدعيم مركزه التنافسي من جهة أخرى.

المطلب الأول: التعريف بوكالة الBADR تيارت و مهامها:

- يمكن التعريف بوكالة تيارت, و تلخيص مهامها فيما يلي

أولا: التعريف بالوكالة

- تقع الوكالة الرئيسية لتيارت "554" في مركز المدينة في شارع الانتصار, تتربع على مساحة 410 متر مربع في مبنى مشكل من ثلاث طوابق .

- تغطي هذه الوكالة نشاط تسع بلديات و تعد قطبا هاما لا يستهان به في تطوير النشاطات الفلاحية و الصناعية بالمنطقة, أنجز المبنى الذي يضم حاليا الوكالة في سنوات الأربعينات في القرن الماضي , و كان يضم مديرية الفلاحة في العهد الاستعماري, ثم تحول بعد الاستقلال وكالة الصندوق و التعاون الفلاحي , و بعد انشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتاريخ 13 مارس 1982 , تم ضم هذه الوكالة الى هذا البنك أصبحت ملكا له الى حد الآن , حيث يضم الى وكالته وكالة ولاية تسمسليت, و من هنا فان بنك الفلاحة و التنمية الريفية ممثل من طرف مديرية جهوية للاستغلال مقره بتيارت و احدى عشر (11) وكالة للاستغلال محلية, منها (8) في تيارت و(3) في ولاية تسمسليت⁽¹⁾ و هي مبينة في الجدول كالتالي

(01) : وثائق مقدمة من طرف موظف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "تيارت 544".

جدول رقم (3-1): المديريات الجهوية لولايي تيارت - تسمسليت - .

رقم الوكالة	(م.ج) ولاية تيارت	الترتيب الوطني	رقم الوكالة	(م.ج) ولاية تسمسليت	الترتيب الوطني
01	تيارت	541	04	تسمسليت	544
02	الرحوية	542	08	ثنية الحد	548
03	فرندة	543	11	لرجام	551
04	مهديّة	545			
05	السوقر	546			
06	قصر الشلالة	547			
07	تاخمرت	549			
08	مدرسة	550			
09	عين كرمس	548			

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة تيارت.

ثانيا: مهام الوكالة

1- من أجل أن تصل الوكالة الى أهدافها المنشودة , تسعى دائما الى تحقيق رغبة الزبائن بإرضائهم , و هي تمثل البنك فتهيئة تربط مباشرة بين البنك و المتعاملين معه, و هي المسؤول الأول عن القيام بالوظائف المصرفية مباشرة مع المتعاملين .

2- تتمتع الوكالة بقوانين التسيير المحددة و المسموح بها و هي تشكل صورة البنك التي تضمن تطور مردودية رأس مالها التجاري.

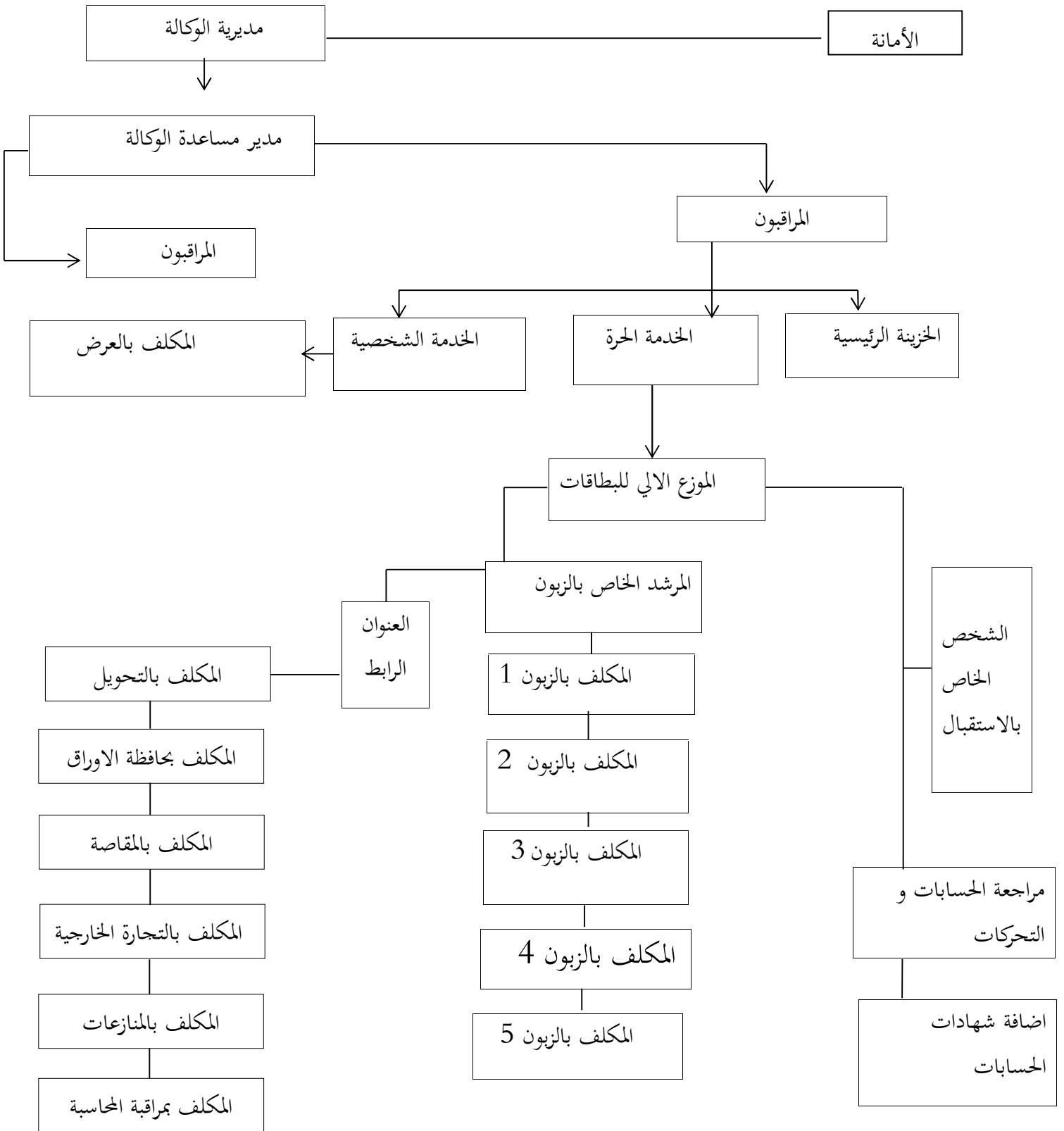
3- تتميز الوكالة بميزة التفاوض, حيث تحاول استقطاب عدد من الزبائن الى صناديقها , و ذلك عن طريق وضع كل من امكانياتها و منتجاتها مع علاقاتها, مع الأخذ بعين الاعتبار خطورة أو شكوك خزينه المردودية و تحقيق كل العمليات الخاصة للزبائن.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة:

في اطار تطبيق مخطط العصرية تتبنى وكالة تيارت المفهوم التنظيمي "البنك الجالس", و يرتكز هذا المفهوم على طريقة جديدة في العمل حيث ينتقل الدور المحدد الى المكلف بالزبائن الذي يقوم بتشكيل شخصي للخدمة والعلاقة بين البنك و الزبون عن طريق تفريق العمليات التي يقوم بها كل من BACK.OFFICE و FRONT.OFFICE

كما يشمل هذا النظام أيضا مساحة للخدمة الحرة أين يمكن للزبون الاطلاع مباشرة على حسابه و هذا ما سنوضحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2) الهيكل التنظيمي لوكالة BADR تيارت.



المصدر : وثائق مقدمة من طرف موظفي البنك.

من خلال الهيكل التنظيمي السابق نستخلص ما يلي:

1- المدير: تتمثل مهامه في:

* متابعة التزامات البنك.

* توضيح جدول أعمال نشاط الوكالة.

* اعداد ميزانية النشاط و متابعة تنفيذها.

* اتخاذ القرارات المختلفة لمنح الاعتماد.

2- السكرتارية: يتمثل دورها في :

* استقبال الزبائن.

* توزيع رسائل البريد على مختلف المصالح.

* مراسلة المديرين و الزبائن.

3- نائب المدير: هو الذي ينوب المدير في جل أعماله, وهو المسؤول الثاني على الوكالة.

4- رئيس مصلحة القرض: يقوم بمعالجة و دراسة الملفات و تقديم القرض, و هو المسؤول عن الخلفية

للبنك مع الاحتفاظ بالضمانات اللازمة ثم متابعة شروط تحقيقها.

5- المكلف بالدراسات لقروض طويلة و متوسطة الأجل: يدرس كيفية منح القروض طويلة

و متوسطة الأجل و تقديمها.

6- المكلف بالعلاقات القانونية و المنازعات: يقوم بفتح الحساب للزبائن و يقوم بحل النزاعات

التي تنشأ بين الزبائن و الضرائب و الجمارك.

7- المكلف بالإحصاء: يقوم بإحصاء النشاط اليومي و الأسبوعي و الشهري.

8- عامل رئيسي: يقوم بمساعدة المكلف بالدراسات على دراسة القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة

الأجل.

9- المكلف بالتجارة الخارجية: تكلف هذه المصلحة بتسيير العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية أي

التصدير و الاستيراد, وهي ملزمة على التنفيذ الدقيق لقوانين التجارة الخارجية و كذا رقابة الصرف.

10- رئيس مصلحة الإدارة: تتمثل وظيفة هذه المصلحة في ادارة الوسائل المادية و البشرية للوكالة

و حماية الأملاك و المعدات و الأشخاص الذين خصصوا أموالهم لدى الوكالة, اضافة الى مراقبة الحسابات و تعديلها و الاعداد و الارسال و كذا منح العطل, و هو مسؤول عن واجهة البنك.

11- المكلف بالتحويل: يقوم بتحويل الأجرور و كذلك العملة الصعبة و التبادل في العملات.

12- المكلف بالمحفظه: يقوم بمعالجة السندات و الصكوك المقدمة من طرف الزبائن و ذلك بهدف

قبضها أو تقديمها للحسم و كذلك يقوم بالمقايضة.

13- المكلف بالمحاسبة اليومية: يقوم بجمع كل الملفات اليومية و مراقبتها و تعديلها

14- الصندوق: تعد مصلحة الصندوق الفرع الأساسي الذي تتم به كل عمليات الدفع و هي تهتم

باستقبال ايداعات الزبائن سواء بالدفع أو السحب أو التسليم و على هذا فهي مكلفة بأمانة الخزينة.

المطلب الثالث: المنتوجات والخدمات التي تقدمها الوكالة

يضع البدر تحت تصرف زبائنه تشكيلة متنوعة من المنتوجات و الخدمات و يمكن أن نقسمها الى ما يلي

أولاً: منتجات الصندوق

1- القروض: و نجد فيها

أ- قروض الاستثمار:

- استثمار الفان (IVEST-VAN):

يتمثل في تمويل شراء مركبة نفعية من عند الوكلاء المعتمدين خاصة الصناعيين الصغار, تجار الجملة أو نصف الجملة أو التجزئة, مطاعم تسليم المأكولات في المنازل, مركبي الأجهزة الكهرو منزلية, أصحاب سيارات الاسعاف, الأطباء, المزارعون و أصحاب المهن الحرة.

مدة القرض ما بين ثلاث و خمس سنوات حسب مستوى الدخل, المساهمة الذاتية 30%

نسبة الفائدة 6.5%

- استثمار الصحة (IVEST-SANTE):

يتمثل في تمويل فتح أو تطوير عيادة أو محل طبيب عام أو خاص, مخبر التحاليل الطبية, عيادة بيطرية, صيدلية وغيرها.

* مدة القرض: من ثلاث الى خمس سنوات, المساهمة الذاتية 30%, نسبة الفائدة 3.5% إلى 6.5%.

- تمويل المؤسسات المصغرة:

خاص بالشباب المؤهلين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة, لتكوين مؤسسة مصغرة تشغل ثلاث عمال دائمين على الأقل, المبلغ الأقصى للاستثمار 10 ملايين دينار, المساهمة الذاتية 5%, اذا كان الاستثمار يساوي أو أقل من 2 مليون دينار, و 10% اذا كان الاستثمار يتراوح بين 2 مليون دينار و 10 مليون دينار.

ب- قروض الاستغلال:

- قرض متوسط الأجل خاص بالقطاع الفلاحي (الفلاحين الخواص).
- قرض الاستغلال خاص بقطاعات الصناعة, التجارة, الخدمات و الصحة.
- قرض الاستغلال خاص بقطاع البناء و الأشغال العمومية.

2- الأوراق المالية :

- تسيير الحافظة

- دفتر التوفير " بدر" بفوائد أو بدون فوائد.
- دفتر التوفير " أشبال" خاص بالشباب الذين تقل أعمارهم عن 19 سنة بواسطة ممثليهم الشرعيين, المبلغ الأدنى 500 د.ج, حسب رأس المال يتوقف حق الاستفادة من الفوائد و الامتيازات, لكن سحب الفوائد لا يؤثر اذا لم يمس ذلك رأس المال, عند بلوغ الشاب 19 سنة يمكنه الاستفادة من قرض بنكي يمكن أن يصل الى 2000000 د.ج, اذا كان دفتره يفوق خمس سنوات أقدمية.

- حساب بنكي للأجراء.

- حساب بنكي تجاري.

- حساب بنكي بالعملة الصعبة.

ثانيا: منتجات الاستعلام

- كشف الحساب.

- بدر استعلام: حيز أو مكان مجهز بحاسوب و طابعة, يمكن للزبون و بكل حرية من معرفة رصيده بواسطة رقم شخصي يمنحه البنك.

- الاستعلام عن طريق الانترنت www.badr-bank.net

ثالثا: المنتجات غير البنكية

- خدمات الخزنة

رابعا: الأسعار المطبقة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

من المنتجات و الخدمات البنكية ما يخضع تسعيرها الى هيئات وصية (البنك المركزي, وزارة المالية....), وهذا في فترات دورية بناء على المعطيات الاقتصادية و بالتالي فان البنك لا يمكنه تسعير الا منتجاته و خدماته الخاصة

(- استثمار الفان IVEST-VAN)

(- استثمار الصحة IVEST-SANTE)

المبحث الثالث: دراسة ملف طلب تمويل مشروع لمؤسسة أشغال فلاحية.

للأمانة العلمية, و نظرا لعدم تمكننا من الحصول على ملف تمويل مشروع استثماري لمؤسسة اقتصادية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة تيارت- و الذي كنا من خلاله نريد تجسيد أساليب التقييم البنكي عمليا .

الا ان هذا لم يتح لنا , رغم ترددنا على الوكالة فنحن لم نحصل الا على معلومات عامة و سطحية حول كيفية تقديم الملف من المقترض, ثم كيف يقوم البنك بقبوله أو رفضه, على حسب الدراسة التقنية التي تقوم بها وكالة و التي تعتبر شريكا أساسيا للوكالة . ANSEJ تشغيل الشباب

- و بهدف اثناء هذا البحث و تدعيمه بدراسة تطبيقية عملية تشرح الدراسة النظرية, ارتأينا تقديم هذا المثال الافتراضي المبتكر من طرف الطالبتين بالتعاون مع الأستاذة المشرفة, حتى لا يحصل خلل منهجي في الخطة العامة للبحث .

المطلب الأول: دراسة ملف طلب القرض

أولا: تقديم المؤسسة طالبة القرض.

- الاسم التجاري: مؤسسة أشغال فلاحية.

- الشكل القانوني: مؤسسة فردية.

- مالك المؤسسة: السيد(X) .

- طبيعة النشاط: أشغال فلاحية .

ثانيا: تقديم المستثمر طالب القرض

- بافتراض انه في تاريخ 02-01-2017 تقدم الزبون بملف طلب قرض, من أجل شراء معدات فلاحية بغرض استغلالها في مستثمرة فلاحية .

-ثالثا: ملف طلب قرض.

يقدم الزبون طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه الى الوكالة, مرفقا بالوثائق التالية:(1)

1- شهادة الميلاد 12

2- بطاقة الاقامة

3- نسخة من بطاقة التعريف الوطني او رخصة سياقة

4- فاتورة شكلية (تقويمية)

5- الدراسة التقنية من طرف ANSEJ

6- شهادة التأهيل و القبول من طرف ANSEJ

7- شهادة CASNOS و CNAS

8- السجل التجاري

9- البطاقة الجبائية

10- عقد الملكية او الكراء لمدة لا تقل عن سنتين قابلة للتجديد

11- محضر المعاينة من طرف ANSEJ

-رابعاً: الضمانات

- 1- المساهمة الشخصية.
- 2- الاشتراك في صندوق التأمين على الأخطار.
- 3- الرهن الحيازي للعتاد و الرهن العقاري للأراضي.
- 4- تفويض كتابي من عتد الموثق لتقل قيمة تأمين الأراضي الممولة لفائدة البنك خلال مدة القرض.

المطلب الثاني: التحليل المحاسبي و المالي, لوضعية المؤسسة طالبة القرض
-أولا: التحليل المحاسبي لوضعية المؤسسة.

- بغية الحصول على قرض لشراء التين فلاحيتين طلب البنك من الزبون , الميزانيات المالية الثلاثة السابقة لسنة طلب القرض و هي (2014, 2015, 2016) و عليه تظهر الميزانيات المالية.

-الجدول رقم (3, 2): الأصول للميزانية المالية.

الأصول	2014	2015	%	2016	%
الأصول الدائمة	9950	11770	%18	12535	%7
أراضي	420	420	%53	950	%126
تجهيزات	4400	8745	%10	8125	%20
استثمار قيد التنفيذ	2850	3150	%36	2640	%16
حقوق تثبيتات	2250	1455	%26	920	%37
الأصول المتداولة					
قيم الاستغلال	1130	1450	%13	3700	%155
قيم قابلة للتحقيق	6300	8270	%31	8450	%2
تسبيقات للموردين	1450	2120	%46	1840	%13
حقوق الزبائن و أوراق القبض	4850	8250	%27	6610	%7
قيم جاهزة	2120	1750	%17	1300	%26
البنك	1200	930	%22	750	%19
الصندوق	920	820	%10	550	%33
مجموع الأصول	19500	23240	%19	26085	%12

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على بعض سلاسل التحليل المالي

الجدول رقم (3, 3) : الخصوم للميزانية المالية

الخصوم	2014	2015	%	2016	%
الأموال الدائمة	11950	13770	%25	10633	%6
الأموال الخاصة	7860	7680	%2-	5560	%22
الأموال الجماعية	8000	800		8000	
احتياطات	355	350	%2-	360	%2
تحويل من جديد	155	(495)	%419	(670)	%35
نتيجة الدورة	(650)	(175)	%37-	870	%97-
ديون طويلة الأجل	4090	6090	%49	2013	%0.2-
ديون التثبيتات	3640	5450	%50	6075	%4-
مؤونات أعباء وخسائر	450	640	%42	5220	%33
ديون قصيرة الأجل	2010	9470	%25	855	%22
موردو المخزون	7550	2220	%133	11490	%6
مستخدمون	950	1620	%32	2350	%39
تسبيقات من الزبائن	1230	2430	%13	250	%16
ديون الاستغلال	2150	950	%14-	2820	%82
تسبيقات مصرفية	1100	2250	%6	1730	%2
مجموع الخصوم	19500	23240	%19	26085	%12

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على سلاسل التحليل المالي.

ثانيا: التحليل المالي لوضعية المؤسسة

- حساب مؤشرات التوازن المالي: وهي كالتالي:

الجدول رقم (3-4): رأس المال العامل

المؤشر	2014	2015	%	2016	%
الأموال الدائمة	11950	13770	%15	14635	%6
الأصول الثابتة	9950	11770	%18	123635	%7
رأس المال العامل	2000	2000		2000	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على سلاسل التحليل المالي.

يلاحظ أن رأس المال العامل FR, دائما موجب مما يعني أن المؤسسة تحتفظ بهامش أمان لمواجهة احتياجات

دورة الاستغلال, لكن هذا المؤشر غير كافي للحكم على التوازن المالي للمؤسسة لذا لا بد من مواجهته

باحتيجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (3-5): احتياجات رأس المال العامل

المؤشر	2014	2015	%	2016	%
احتياجات التمويل	7430	9720	%31	12150	%25
موارد التمويل	5430	7220	%33	9250	%26
احتياجات رأس المال العامل	2000	2500		3000	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على سلاسل التحليل المالي.

يلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجودة و هي في تزايد من سنة لأخرى.

الجدول رقم (3-6): الخزينة

المؤشر	2014	2015	%	2016	%
القيم الجاهزة	2120	1750	17%	1300	25%
تسيقات بنكية	2120	2250	6%	2300	2%
الخزينة	0	(500)		(1000)	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على سلاسل التحليل المالي.

يلاحظ تدهور في الخزينة بسبب تزايد احتياجات رأس المال العامل بنسبة 50% بين 2014 و 2016, بينما بقي رأس المال العامل على حاله.

التعليق:

لتفسير هذه الوضعية و تحديد أسبابها يتطلب الأمر تحليلا معمقا لدورة الاستغلال, ويمكن القول مبدئيا:

1- قد يكون ازدياد BFR ناتج عن ازدياد مستوى نشاط المؤسسة و هذا يبدو صحيحا بالنظر الى أن

المؤسسة حققت ربحا سنة 2016 بعد الخسائر سنة 2014 و 2015, هذا الازدياد في النشاط يرفع من FR الضروري لمواجهة متطلبات دورة الاستغلال, و هذا ما لم تأخذه المؤسسة بعين الاعتبار.

2- قد يكون ازدياد BFR ناتج عن تراجع فعاليات المؤسسة, و تراجع المبيعات و كذا عدم التحكم

و التسيير الجيد للتحصيل, وهذا ما يلاحظ في حقوق الزبائن التي تتزايد ب36 بالمئة, بين 2014 و 2016.

ولكن هذا الاحتمال الثاني مستبعد بالنظر الى الربح الذي حققته المؤسسة في سنة 2016, و من ثم فلا بد على

المؤسسة أن تقوم برفع تمويلها الدائم بدلالة مستوى النشاط المتوصل اليه و ذلك برفع الأموال الخاصة أو الاقتراض

طويل الأجل, و هذا حتى تحقق التدفقات التي تسمح بزيادة التمويل الذاتي .

المطلب الثالث: دراسة المشروع الاستثماري

-أولا: ماهية وخصائص المشروع

1- ماهية المشروع: اقتناء ألتين فلاحيتين من أجل استخدامهما في الأشغال اليدوية.

2- خصائص المشروع: يقصدك ا المشروع عدة قيم مضافة و هي:

أ- قيمة اقتصادية: حيث أن المؤسسة تنتمي للقطاع الخاص كما تنتمي لحضيرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المنتجة للثروة و الممتصة للبطالة

ب- قيمة تقنية: ان الوسائل الجديدة المراد اقتناؤها تزيد من جودة الانتاج ووفرته

ج- قيمة مالية: ان حجم المشروع و تكلفته الكبيرة لم تنفي مالك المؤسسة و معاونيه من المضي قدما لتحقيق

هذه الرغبة, باعتبار ان هذا الاستثمار له نتائج مالية هامة و مضمونة .

-ثانيا: التكلفة الإجمالية للمشروع.

الجدول رقم (3-7): تكلفة المشروع الاستثماري (الوحدة=10دج)

المبالغ	البيان
114000	-قيمة الآلات الفلاحية.
148000	-قيمة الاستثماري القاعدي بالدينار.
262000	التكلفة الاجمالية للمشروع بالدينار

المصدر: من اعداد الطالبتين إعتماذا على سلاسل التحليل المالي.

يتكون الجزء الأول من التين فلاحيتين, أما الجزء الثاني أي قيمة الاستثمار القاعدي فيخص المصاريف الاضافية,

مصاريف التأمين و التركيب, بالإضافة الى رأس المال العامل.

ثالثا: الدراسة المالية للمشروع

1- هيكل التمويل:

بما أن المشروع ثلاثي التمويل (البنك, الزبون, -ANSEJ) فان هيكل التمويل يكون وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8) هيكل تمويل المشروع.

مصادر التمويل	البنك	ANSEJ	مالك المؤسسة	التكلفة الاجمالية
المبلغ	183400	75980	2620	262000
النسبة	%70	%29	%1	%100

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على ما سبق من جداول و معلومات.

2- التقييم المالي للمشروع:

و يمكن بيانه من خلال الجداول الآتية, وفي هذا الاطار تقدم الملاحظة الآتية:

أعدت الميزانيات التقديرية لخمس سنوات مقبلة اشتقنا منها الجداول الآتية:

أ- جدول الاهتلاكات: الوحدة 10^3 د.ج

الجدول رقم (3-9): الاهتلاكات

البيان	الدورة 1	الدورة 2	الدورة 3	الدورة 4	الدورة 5
مصاريف البحث و التطوير	1400	1400	1400	1400	
المباني	8000	8000	8000	8000	8000
وسائل الانتاج	11400	11400	11400	11400	11400
مصاريف اضافية	1680	1680	1680	1680	1680
مصاريف التأمين	3400	3400	3400	3400	3400
مصاريف التركيب	300	300	300	300	300
المجموع	26180	26180	26180	26180	24780

المصدر: من اعداد الطالبين بالإعتماد على سلاسل التحليل المالي.

تبلغ قيمة الاهتلاكات للخمس سنوات القادمة من حياة المشروع:

$$(26180 * 4) + 24780 = 104720 \text{ د.ج}$$

و منه القيمة المتبقية للاستثمار تساوي:

$$104720 - 262000 = 157280 \text{ د.ج}$$

ب- جدول التدفقات النقدية: الوحدة 10^3 د.ج

الجدول رقم (3-10): التدفقات النقدية

التعيين	0A	1A	2A	3A	4A	5A
مجموع المواد	114000	76000	76000	78000	78000	339000
مجموع الاستخدامات	276000	42000	39000	42500	80000	24000
التدفقات النقدية	162000	34000	37000	35100	2000-	315000
التدفقات المستحدثة	22680	4760	5180	4970	280-	44100
التدفقات المستحدثة المجمعة	22680	29420	31820	30530	1720	2709000

المصدر: من اعداد الطالبتين إعتامادا على ما سبق من جداول و معلومات .

ج- حساب صافي القيمة الحالية:

$$VAN=270900-148000$$

$$VAN=122900 > 0$$

- و قراءة لهذه النتيجة نقول بأن انجاز هذا المشروع الاستثماري ينتج عنه انفاق مبلغ 148000 مليون دج, و

يتحقق عائد ب 270900 مليون دج بالمقابل, و عليه فان العملية كلها مربحة, و المشروع مقبول.

- خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن قرار قبول تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية يتم عن طريق تسليط الضوء على الكثير من العناصر بصفة جيدة, و هذا ما دفع بالبنك لاتباع مجموعة من القواعد و الأساليب التي تعتمد كمرجع لدراسة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية, التي تساعد البنك على المشروع من عدمه, VAN. دراسة المشروع و تحديد مكان الخطر, و استنتاج نتائج نهائية حول قبول تمويل باستخدام أسلوب التقييم المتمثل في صافي القيمة الحالية.

- و من خلال هذا يمكن القول أن المؤسسة طالبة القرض من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية التي كانت محل دراستنا (المؤسسة المفترضة) قد تمكنت من تحقيق معامل صافي القيمة الحالية موجبا, و تعتبر هذه النتيجة مؤشرا ايجابيا للبنك اتجاه المؤسسة, من أجل قبول تمويل المشروع الاستثماري.

خاتمة

لقد ساهمت التغيرات و التحولات العميقة للاقتصاد في توسيع المشاريع الاستثمارية, و كذا تطوير الأساليب المستعملة في تقييم و تمويل المشاريع الاستثمارية, بحيث أصبحت تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال البنوك التجارية في الجزائر.

- تطرقنا في بحثنا الى المشروع الاستثماري الذي يركز على دراسة الجدوى الاقتصادية من أجل اتخاذ قرارات عملية متباعدة الأبعاد, بحيث تقوم المؤسسات المالية النقدية بتولي هذه الدراسة و في صدارتها البنوك التجارية التي تشترك في اعداد هذه الدراسات, مما يوفر للمستثمر حق في حيازة أصل حقيقي كالعقار, السلع وغيرها, وأصل مالي كالأسهم و السندات و غيرها.

و تحتاج المشاريع الاستثمارية الى التمويل من أجل المباشرة فيها, و قد اختلفت مصادر التمويل فمنها مصادر بنكية مثل البنوك التجارية ومصادر غير بنكية مثل الجمعيات و الهيئات كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار, و الوكالة الوطنية لدعم الشباب وغيرها.

وقد سلطنا الضوء في دراسة الحالة على أحد البنوك التجارية ألا و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة تيارت- التي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي و ترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية و كذا تمويل أنشطة الصناعات الغذائية و الأنشطة المختلفة في الريف و أيضا ساهم بدوره في تمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة, و ذلك بعد دراسة ملفات طلب القرض من أجل إنجاز مشروع استثماري.

و يعد هذا البنك كغيره من البنوك مؤسسة مالية ذات طابع تجاري, يقوم بجمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل و هو يمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة أو طويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت, فهو يسعى الى جلب أكبر عدد من الزبائن و الحفاظ عليهم (مودعين أو طالبي قروض), لذلك وضع عددا من المصالح لتلبية حاجيات زبائنه و توفير خدمات أفضل و هذا ما تسعى اليه وكالة تيارت-554-

اختبار الفرضيات:

* تواجه المشاريع الاستثمارية مختلف المخاطر منها المخاطر المالية التي تؤثر على المشروع أكثر من المشاريع الحقيقية, لأن المخاطر المالية هي مخاطر ناجمة عن عدم القدرة على السداد للأموال المقترضة لغاية الاستثمار, أو عدم القدرة على تحويل الاستثمارات الى سيولة بأسعار معقولة.

* يعتمد معظم المستثمرين على البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية, وذلك بسبب التسهيلات المقدمة من طرف البنك التجاري مثل معدل الفائدة, كما تقوم بمنح الائتمان للعميل وتقديم خدمات استشارية وكذا القيام بعمليات الاستثمار نيابة عن عملائه الذين ليس لهم الوقت أو الخبرة.

* ان عملية التقييم التي تقوم بها البنوك قبل عملية التمويل ضرورية من أجل قبول ملف طلب القرض المقدم من طرف المستثمر.

النتائج:

من خلال دراستنا النظرية و التطبيقية لهذا الموضوع, توصلنا الى العديد من النتائج تمحورت كالتالي:

* تختلف أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية من مشروع لآخر, فهناك مشاريع منتجة مثل مصانع الورق وغيرها, و مشاريع غير منتجة مثل المباني, العيادات وغيرها, وتختلف أيضا في التكلفة و مدة الانشاء.

* رغم الاصلاحات التي تعاقبت على البنوك التجارية الجزائرية الا أن اشكاليات عديدة ما تزال تطرح على مستوى هذه البنوك من خلال ممارسات قائمة, بحيث لم تحدث قطيعة حقيقية لنظام التمويل السابق فقد ورثت هذه البنوك العجز المتراكم للمؤسسات العمومية العاجزة عن تسديد الديون المستحقة عليها.

* تمهيش القطاع الخاص من عملية التمويل المصرفي, بحيث أن القطاع الخاص لا يزال في بدايته, وذلك لنقص الخبرة و الكفاءة لديه في مجال المشاريع الاستثمارية.

* ان تشخيص وضعية الزبون ترتبط بأسلوب صافي القيمة الحالية, و البنك يعتمد عليه بهدف ضمان ربحيته في المستقبل, و في نفس الوقت كسب رضا المساهمين و الزبائن.

* ان اصدار البنك لقرار المنح أو الرفض لطلب القرض يكون مبنيا على دراسات معمقة لملف العميل (دراسة اقتصادية, مالية, فنية).

خاتمة

* اعتماد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على الدراسات المعمقة بهدف المحافظة على موارده و هذا ما جعله يحتل مراتب متقدمة على المستويين الوطني و الدولي.

التوصيات و الاقتراحات

* تستلزم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية الفعالة توافر المعلومات, لذلك ننصح البنوك التجارية أن يكون لديها قاعدة معلومات كافية حول كافة قطاع النشاط الداخلي و الخارجي لها في الاقتصاد الوطني.

* العمل على تأهيل و تكوين المستثمرين بشكل فعال يضمن لهم فعالية مشاريعهم الاستثمارية حتى تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

* الحاجة الى نظام تأمين على المشروعات لتعزيز الثقة في الاستثمار, من أجل التحكم في مختلف المخاطر التي قد تفرضها هذه المتغيرات الجديدة.

أفاق البحث:

بعد تناولنا لموضوع أساليب التقييم البنكي في تمويل المشاريع الاستثمارية, دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة تيارت- وما استطعنا استخلاصه من النتائج السابقة الذكر, نجد أن الموضوع أخذ حيزا كبيرا من الدراسات الحديثة وفي اعتقادنا أنه لا تزال هناك بعض النقاط تحتاج الى تحليل أعمق و بحوث جديدة.

لهذا ارتأينا أن هناك العديد من المواضيع و الاشكاليات الجديدة بالبحث في مناسبات لاحقة, يمكن أن نحدد بعضها فيما يلي

* دور البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

* دراسة الجدوى الاقتصادية في البنوك الاسلامية- دراسة حالة بنك البركة الجزائري-

* التحليل المالي و استخداماته في البنوك الاسلامية- دراسة حالة بنك الريان-

وفي الأخير نتمنى أن يكون قد أفاد هذا البحث في تقديم معلومات مهمة و قيمة يستطيع الباحث الاستفادة منها و الاعتماد عليها في المستقبل.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- أحمد عبد السميع علام, دراسة الجدوى الفنية الاقتصادية و تقييم المشروعات, الطبعة الأولى, دار الوفاء, الاسكندرية, 2008.
- 2- أحمد غنيم, دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار و الائتمان, الطبعة الرابعة, القاهرة, 1999.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي, دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية, الدار الجامعية, مصر, 2005.
- 4- حسين بلعجوز, الجودي ساطوري, تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2013.
- 5- حسين عمر, الاستثمار و العولمة, الطبعة الأولى, دار الكتاب الحديث, القاهرة, 2000.
- 6- خالد امين عبد الله, اسماعيل ابراهيم الطرد, ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية, الطبعة الأولى, دار وائل, الأردن, 2011.
- 7- دريد كامل آل شيب, الاستثمار و التحليل الاستثماري, دار اليازوني, الأردن, 2009.
- 8- رشاد العصار, رياض الحلبي, النقود و البنوك, الطبعة الأولى دار الصفاء, الأردن, 2009.
- 9- زياد رمضان, محفوظ جودة, الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك, الطبعة الثالثة, دار وائل, الأردن, 2006.
- 10- سعيد عبد العزيز عثمان, دراسة جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2001.
- 11- سليمان ناصر, التقنيات البنكية وعمليات الائتمان, ديوان المطبوعات الجزائرية, الجزائر, 2012.
- 12- سمير محمد عبد العزيز, اقتصاديات الاستثمار + التمويل + التحليل المالي, دار الاشعاع, الاسكندرية, 1997.
- 13- سيد سالم عرفة ادارة المخاطر الاستثمارية, الطبعة الاولى, دار الراية, عمان, 2009.
- 14- شقيري نوري موسى و آخرون, ادارة الاستثمار, الطبعة الأولى, دار المسيرة, الأردن, 2012.
- 15- شوام بوشامة, تقييم و اختيار الاستثمارات, الطبعة الأولى, دار المغرب.

قائمة المصادر والمراجع

- 16- الطاهر لطرش, تقنيات البنوك, الطبعة الثالثة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2003.
- 17- طلال كداوي, تقييم القرارات الاستثمارية, دار اليازوني, الأردن, 2008.
- 18- عادل طاها فايد, دراسات الجدوى (التقييم المحاسبي و الاقتصادي للمشروعات), منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية, مصر, 2011.
- 19- عاطف جابر طه عبد الرحيم, أساسيات التمويل و الادارة المالية, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2010.
- 20- عبد الحميد عبد المطلب, دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية, دار الجامعة, الاسكندرية, 2002.
- 21- عبد الله حسين جوهر, ادارة المشروعات الاستثمارية (اقتصاديا, تمويليا, محاسبيا و اداريا), مؤسسة شباب الجامعة, مصر 2011.
- 22- كاظم جاسم العيساوي, دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات, الطبعة الثانية, دار المناهج, عمان, 2004.
- 23- محفوظ جودة, حسين اليحي, حسني خريوش, تحليل و تقييم المشاريع, الطبعة الثالثة, الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات, القاهرة, 2010.
- 24- محمد صالح حناوي, الادارة المالية و التمويل, دار الجامعة, الاسكندرية, 2000.
- 25- محمد محمود العجلوني, سعيد سامي الحلاق, دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات, دار اليازوني, الأردن, 2010.
- 26- معراج هواري وآخرون, القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد و الأزمة المالية, الطبعة الأولى, دار كنوز المعرفة العلمية, الأردن, 2003.
- 27- هوشيار معروف كاكامولا, الاستثمارات و الأسواق المالية, الطبعة الأولى, دار الصفاء, الأردن, 2003.

قائمة المصادر والمراجع

ثانيا: الأطروحات و المذكرات

- ميسوم هشام, سعادوي الجيلالي, تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية, كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير, تخصص مالية, جامعة ابن خلدون، تيارت, 2015-2016.

ثالثا: المقابلات

- 01- مقابلة مع المكلف بالزبائن بوكالة ال BADR تيارت.
- 02- مقابلة مع المكلف بالدراسات بوكالة ال BADR تيارت.
- 03- مقابلة مع المكلف بالزبائن بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- 04- مقابلة مع المكلف بالدراسات بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

رابعا: الأنترنت

www.badr-bank.net

الملاحق

بنك الأفلان والتنمية الريفية



شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 دج س.ش. رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عميروش
اتفاقية القرض

II. الشروط العامة للقرض:

المادة 1: مبلغ القرض:

يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه معين في الشروط الخاصة.

المادة 2: موضوع القرض

يهدف على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض من القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة و هذا تطبيقا لتركيبية التمويل المتفق عليها بين الاطراف.

المادة 3: مدة القرض

يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة
غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في الضمة المحددة ضمن الشروط الخاصة فان هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدتها.

المادة 4: نسبة الفائدة المتغيرة

إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض مكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك المارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.
بم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية و بصريح المقترض بقبول هذا التعديل بدون قيد أو تحفظ.

المادة 5: الرسوم و العمولات

تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تصاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6: كيفية استعمال القرض

إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على السندات لأمر.
إن يثبت القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و المطبوعات المسجلة من طرف البنك.

المادة 7: طرق التسديد

عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعومة لهذه الحالة.
هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.
يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المتفق طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.
إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8: الضمانات

لضمان الوفاء بأصل القرض الفوائد المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية يتعهد المقترض بتخصيص ضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
إن أي توريد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و السنية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقرض حسب شروط الاتفاقية بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.
استعمال القرض مرتبط بالامتثال الفعلي للضمانات.

المادة 9: التسديد المسبق

للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.
التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10: الترخيص بالتخصم

يعطي المقترض ترخيص للبنك للتخصم الفوري من حساب المبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واحة الأداء (عمولات مصاريف ضرائب)

المادة 11 شروط الفسخ

ملحق رقم (2)

بنك الجزائر للتجارة الخارجية

DA

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Cheque 2261857
Serie: WD

نقدية مبلغ
هذا الشيك

Payer contre ce cheque

لا

Montant de

Le

Payable à :
Agence: TIARET SAI
101, RUE PASTEUR
14000 TIARET

00300541026036200014
CHELLI ELHADJ
TEFFAH 02 RTE BOUCHEKIF N 360
14000 TIARET
BUREAU DE CASER-GRAND-RAS-1-A ZONE RESERVEE

2261857

00300541026036200014

بنك الأفلان والتنمية الريفية



شركة مساهمة رأس المال شركة 33.000.000,000 رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION
TIARET & USSEMSILT "014"
AGENCE LOCALE D'EXPLOITATION TIARET 541
Tel 046 20 53 29 / Fax 046 20 53 27

DEMANDE DE CONSULTAION DE LA CENTRALE DES RISQUE

Nous vous demandons de nous communiquer la situation de la relation ci-après citée vis-à-vis de la centrale des risques et des crédits impayés.

- Nom et prénom :
- Date et lieu de naissance :
- Activité :
- Adresse :
- N° de compte
- N° de registre de commerce :
- Numéro d'identification fiscale :

Fait à Le

LE DIRECTEUR D'AGENCE

NOTE AU COMITE DE CREDIT

G.R.E.TIARET&TISSEMSILT « 014 »

A.L. E. de : 541

Dossier de crédit

Relation :

Date de naissance : à

Adresse :

Qualification :

CARTE D'AGRICULTEUR / RC :

N° de Compte : ouvert le

Solde du compte AU : DA

Activité :

2- SITUATION DES ENGAGEMENTS ARRETEE AU

ENGAGEMENTS

Autorisations

Serie.....

..... Au

Serie.....

..... Au

Mouvements confies des trois derniers exercices :

Année n-1 da

Année n-2 da

Année n-3 da

2 - Renseignements de l'exploitation :

- ❖ Statut juridique :
- ❖ Titre et acte :
- ❖ SURFACE AGRICOLE TOTALE :
- ❖ SURFACE AGRICOLE UTILE :
- ❖ Consistance moyenne des parts (fourchette) : de à
- ❖ Spéculation dominante :
- ❖ Autres activité :
- ❖ Autre données :

II- Crédit sollicité : crédit de DA

بنك افلاحة والتنمية الريفية

ANNEXE 6
PROCES VERBAL DU COMITE DE CREDIT



شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 دج س.ت. رقم 00 ب 0012640
 COMITE: C.C.T/ALC TIARET 541

مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عميروش
 POSITION DES COMPTES 300
 N° DU DA

EMPRUNTEUR.....
 ACTIVITE : CEREAACULTURE
 E. TIARET 541

N° COMPTE : 541

COTE RISQUE

Groupe d'affaires:
 Sté 1
 Sté 2
 Sté 3

AUTORISATION PRECEDENTE			ENCOURS DES CREDITS		AUTORISATION SOLLICITEE		
TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE	TYPE DE CREDIT	MONTANT	TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE

INFORMATIONS SUPPLEMENTAIRES:	GARANTIES PROPOSEES

DECISION OU AVIS DU COMITE DE CREDIT

BELHOUCINE RABAH
 SUPERVISEUR

LE PRESIDENT DU COMITE
 LE DIRECTEUR D'AGENCE
 KOUIDER ETTOUMI ALI

Mme. BELACEL NILA
 SUPERVISEUR



PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES		DATE DE DEPART DU DOSSIER	
ANTENNE DE :	tiaret	ANNEXE DE :	tiaret
N° DOSSIER (sleje2)		NUMEROGESTURE	CNRC
INTITULE DU PROJET			
FORME JURIDIQUE	PERSONNE PHYSIQUE	NON/RAISON SOCIALE	
SECTEUR D'ACTIVITE			
SECTEUR PRIORITAIRE	NON	ZONE PRIORITAIRE	NON
		TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE

(A.1) PRESENTATION DES PROMOTEURS

I / - LE GERANT

Nom : _____ Nom de jeune fille : _____
 Prénom : _____
 Fils de : _____ et de : _____
 Date et lieu de naissance : _____ à : _____
 Situation familiale : _____ HANDICAPE : _____
 Adresse : _____
 Tel fixe _____ Mobile _____ E-mail : _____
 Diplôme(s) : _____
 Expérience professionnelle : _____

II / - LES ASSOCIES

Premier associé :

Nom : _____ Nom de jeune fille : _____
 Prénom : _____
 Fils de : _____ et de : _____
 Date et lieu de naissance : _____ à : _____
 Situation familiale : _____ HANDICAPE : _____
 Adresse : _____
 Tel fixe _____ Mobile _____ E-mail : _____
 Diplôme(s) : _____
 Expérience professionnelle : _____

Deuxième associé :

Nom : _____ Nom de jeune fille : _____
 Prénom : _____
 Fils de : _____ et de : _____
 Date et lieu de naissance : _____ à : _____
 Situation familiale : _____ HANDICAPE : _____
 Adresse : _____
 Tel fixe _____ Mobile _____ E-mail : _____
 Diplôme(s) : _____
 Expérience professionnelle : _____

Troisième associé :

Nom : _____ Nom de jeune fille : _____
 Prénom : _____
 Fils de : _____ et de : _____
 Date et lieu de naissance : _____ à : _____
 Situation familiale : _____ HANDICAPE : _____
 Adresse : _____
 Tel fixe _____ Mobile _____ E-mail : _____
 Diplôme(s) : _____
 Expérience professionnelle : _____

VENTE DE LAIT ET DERIVES

BILANS PREVISIONNELS SUR 03 ANNEES

-ACTIF-

ACTIF			
Frais préliminaires			
Batiments			
Agencement et installations			
Matériel et Outillage			
Matériel de transport	5 700 000	5 700 000	5 700 000
6) EQUIPEMENTS SOCIAUX:			
-Amortissements des Investissements	(1 580 000)	(2 720 000)	(3 850 000)
Investissements en Cours			
Stocks	17 191 000	11 682 000	15 950 000
Créances d'investissom.			
Créances de stocks			
Créances s/associés			
Avances pour comptes			
Avances d'exploitation			
Clients	500 000	850 000	11 182 200
Comptes Bancaires			425 800
Comptes postaux			
Caisse	175 000	180 000	680 000
Résultats(Perte)			
TOTAL DE L'ACTIF	21 988 000	15 692 000	29 958 000

BILANS PREVISIONNELS SUR 03 ANNEES

-PASSIF-

PASSIF			
Fonds Personnel-Social	2 350 000	2 350 000	2 350 000
Result.Inst.Affectation	4 251 000	6 370 000	16 973 000
Emprunts Bancaires			
Autres Emprunts			
Fournisseurs			
Détention pour Comptes			
Comptes courants assoc.			
Personnel			
Impôts d'expl.dus	15 000	12 000	32 000
Dettes d'exploitation			
Avances clients			
Effets a payer			
Avances Bancaires	9 000 000		
Résultats (Bénéfices)	6 370 000	6 960 000	10 603 000
TOTAL DU PASSIF	21 986 000	15 692 000	29 958 000

TOTAL ACTIF	21 988 000	15 692 000	29 958 000
DIFFERENCE			



Zone : **1**
* Zone 1 : Zone normale
* Zone 2 : Zone à promouvoir

Type de financement : **1**
* Triangulaire
* Mixte

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement

Rubrique	(en DA)	
	Coût	Coût TOTAL
Frais de location	0,00	0,00
Frais préliminaires	0,00	0,00
Cotisation fonds de garantie	0,00	
Assurances	0,00	
Autres frais	0,00	
Equipements de production	0,00	0,00
Equipements locaux	0,00	
Equipements supérieurs	0,00	
Chepté	0,00	0,00
Materiels roulants	0,00	0,00
Amenagements	0,00	0,00
Outils	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	0,00	0,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTA	0,00	0,00

N° Dossier : 0
Raison sociale :
Gérant :
Activité : 0

Montant des Equipements Importés en DA	Cours de conversion au relevé e		Montant en DA	Taux
	Montant Equip	Cours Convertir DA		
	0,00	0,00	0,00	0%

(D.2) Structure de Financement

Rubrique	Taux en %	Montant
Apport personnel	1%	0,00
Trupez d'Etat		0,00
Autres		0,00
PNR (Cv) 100%	29%	0,00
PNR (C) 100%		0,00
PNR (A) 100%		0,00
Credit Bancaire	70%	0,00
TOTA	100%	0,00

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire

Montant du crédit	0,00							
Durée du crédit	0,00							
Taux d'intérêt bancaire	5,5%							
Taux de bonification	10%							
Taux d'intérêt réel	0,00%							
Rubrique	ANNÉE 1	ANNÉE 2	ANNÉE 3	ANNÉE 4	ANNÉE 5	ANNÉE 6	ANNÉE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Reste à rembourser (encours)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Intérêts bancaires bonifiés	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Capitalisation au FS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Capitalisation à verser	0,00							

Les charges

Charges	Superficie		Qté	prix unitaire	ANNEE 01	ANNEE 02	ANNEE 03	ANNEE 04	ANNEE 05
	12,5 Ha	25 H							
Travaux de préparation du sol	12,5 Ha	25 H	2000	50 000,00	50 000,00	50 000,00	50 000,00	50 000,00	50 000,00
Engrais	12,5 Ha	8,75 Qx	4500	39 375,00	39 375,00	22 400,00	22 400,00	22 400,00	22 400,00
Produits Phytosanitaires	12,5 Ha	12,5 l.	700	8 750,00	8 750,00	20 000,00	20 000,00	20 000,00	20 000,00
Semences	12,5 Ha	18,75 Qx	4500	84 375,00	84 375,00	67 500,00	67 500,00	67 500,00	67 500,00
Travaux entreprises	12,5 Ha	25 h	2000	50 000,00	50 000,00	30 000,00	30 000,00	30 000,00	30 000,00
MO saisonnière	1			30 000,00	30 000,00	30 000,00	100 000,00	100 000,00	100 000,00
Charge personnel	1			80 000,00	80 000,00	80 000,00	80 000,00	80 000,00	80 000,00
Assurance				70 000,00	70 000,00	70 000,00	70 000,00	70 000,00	70 000,00
Total des charges				412 500,00	412 500,00	369 900,00	439 900,00	439 900,00	439 900,00

Les recettes

Désignation	ANNEE 01		ANNEE 02		ANNEE 03		ANNEE 04		ANNEE 05	
	Blé dur	12,5	Blé dur	12,5	Blé dur	12,5	Blé dur	12,5	Blé dur	12,5
Surface en ha	18	18	18	18	20	20	20	20	25	25
Rendement en Quintaux /has	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500
Prix de vente unitaire										
Soutien à la production/ha										
Chiffre d'affaires /ha	81 000,00	81 000,00	90 000,00	90 000,00	90 000,00	90 000,00	90 000,00	112 500,00	112 500,00	112 500,00
Chiffre d'affaire	1 012 500,00	1 012 500,00	1 125 000,00	1 125 000,00	1 125 000,00	1 125 000,00	1 125 000,00	1 406 250,00	1 406 250,00	1 406 250,00

	ANNEE 01	ANNEE 02	ANNEE 03	ANNEE 04	ANNEE 05
Recette	1 012 500,00	1 012 500,00	1 125 000,00	1 125 000,00	1 406 250,00
Dépenses	412 500,00	369 900,00	439 900,00	439 900,00	439 900,00
Cash flow	600 000,00	642 600,00	685 100,00	685 100,00	966 350,00

- ملحق رقم (9)

- في حالة عدم تنفيذ المبالغ الواجبة الأداء من أصل ' فواتر و مصاريف أخرى و ملحقات' فإن البنك يحتفظ بحق إنزاهه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:
- ❖ التصريح الخاص للمقرض
- ❖ دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية
- ❖ تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
- ❖ عدم احترام المقرض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
- ❖ كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقرض.
- ❖ البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
- ❖ عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية وتحمل المقرض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12: مراقبة القرض

- حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقرض بما يلي:
- ❖ تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية.
- ❖ تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، و وثائق الحسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات.
- ❖ تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.
- ❖ كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في حين المكان و بناء على الوثائق المتكئة من تصديقها.

المادة 13: التزامات المقرض

- مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول، و ما دام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بما يلي:
- ❖ عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض
- ❖ العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مزاياه القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات.
- ❖ تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين، و في حالة حدوث كبرى كبرى أو جزئية قبل إبراء نمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية
- ❖ تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع ضد الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14: العقوبات التأخيرية

- كل تأخر من طرف المقرض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فواتر التأخير
- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة

المادة 15: العمولة و المصاريف

يتعهد المقرض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكور في الشروط الخاصة

المادة 16: تسوية النزاع

كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة

المادة 17: اختيار الموطن

تنفيذ هذه الاتفاقية يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

في تيارت بتاريخ

المدين(1)

ع/البنك

(1) يجب أن يسبق امضاء المدين بالعبارة المكتوبة "قرأ و صدق"